التقرير السنوى

2018

التقـــرير الســـنوي

2018

تنـويــه

يحتوي هذا التقرير على بعض الروابط لمقاطع ومواد تفاعلية.

ويمكن استخدام برامج قراءة الأكواد "Bar Code Reader" بعد تثبيتها على الهواتف الذكية (Android , IOS, Windows) للوصول الى الروابط المشار اليها، وذلك سواء من متجر البرامج لكل منصة، او بالبحث في محركات البحث على شبكة الانترنت.

وتجدر الاشارة الى انه لا يلزم تثبيت اصدارات مشتراه للوصول الى الروابط المشار اليها، ويمكن الاكتفاء بالإصدارات المجانية من تلك البرامج.

وتمكن هذه البرامج من الوصول إلى الروابط عند عمل مسح للكود.

فمثلا، الكود المقابل، هو كود لموقع البورصة المصرية على شبكة الانترنت.

ويمكن مسح هذا الكود من النسخ الورقية لهذا الدليل، أو بالنقر على الكود أو الرابط على النسخ الاليكترونية.

للحصول على نسخة الكترونية من هذا التقرير يرجى استخدام هذا الكود

لقد أخذنا قراراً بطرح أسهم الشركات في البورصة، وأقول للمصريين إننا نقوم بذلك لكي تشاركوا مع الدولة في مشروعات يعود عائدها إليكم

من كلمة السيد الرئيس بمناسبة افتتاح المجمع الصناعي للإسمنت – ١٥ أغسطس ٢٠١٨

المحتويات

أعضاء مجلس إدارة البورصة المصرية 6
كلمة السيد رئيس البورصة 8
المحور الأول: التطورات على مستوى الاقتصاد العالمي والمصري 10
أولاً: لمحة عن اهم التطورات على مستوى الاقتصاديات المتقدمة والناشئة 10
ثانياً: لمحة عن اهم التطورات على مستوى الاقتصاد المصري 14
المحور الثاني: التطورات على مستوى البورصة المصرية خلال عام ٢٠١٨ 20
أولاً: تطوير معدلات الإفصاح ومضمونها والترويج لقيد شركات جديدة 22
تطوير معدلات الافصاح ومضمونها 22
جهود إدارة البورصة المصرية في قيد شركات جديدة 26
ثانياً: تطوير بيئة التداول واستحداث أدوات وآليات مالية جديدة 34
آليات تداول ومنتجات مالية جديدة 34
إدارة المخاطر المرتبطة بالجهات الأعضاء 36
تطوير آليات تكويد المستثمرين 36
ثالثاً: زيادة معدلات التواصل مع كافة المؤسسات المحلية والدولية 38
نشاط مكثف للترويج الداخلي والخارجي للبورصة المصرية 38
الثقافة المالية 46
رابعاً: تدريب الكوادر في سوق راس المال وتطوير البنية التكنولوجية 48
تدريب الكوادر في سوق راس المال 48
تطوير البنية التكنولوجية 54
خامساً: دعم التنمية المستدامة ومبادرات الخدمات المجتمعية فى سوق راس المال 55
المحور الثالث: احصائيات البورصة المصرية لعام ٢٠١٨ 60
أولاً: تطور مؤشرات السوق 60
ثانياً: تطور مؤشرات القطاعات 62
ثالثاً: تطور رأس المال السوقي 63
رابعاً: اجماليات التداول 66
خامساً: أعداد المستثمرين المسجلين في البورصة المصرية في عام ٢٠١٨ 72
سادساً: تعاملات المستثمرين خلال عام ٢٠١٨ 73
سابعاً: صافي مشتريات الاجانب في عام ٢٠١٨ 75
ثامناً: الطروحات الأولية واستحواذ الأجانب 76
تاسعا: أداء المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية مقارنة أداء البورصات في الدول المتقدمة والناشئة 79

قائمة الجداول

جدول (١): نمو إجمالي الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من ٢٠١٧ الى ٢٠٢٣ 12
جدول (٢): أهم الأحداث على المستوى العالمي وأثرها على مؤشر البورصة الرئيسي 13
جدول (٣): اهم الاحداث على المستوى المحلى وأثرها على مؤشر البورصة الرئيسي 17
جدول (٤): نشاط إدارة التحليل المالي والمتابعة المالية 25
جدول (٥): بيان الشركات المحتمل قيدها بالبورصة المصرية 30
جدول (٦): جدول يوضح الطروحات الأولية IPOs خلال أعوام ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨ 33
جدول (٧): مجموعة البرامج للعاملين بسوق المال المصري 53

قائمة الرسوم التوضيحية

رسم توضيحي (١): أهم الأحداث على المستوى العالمي وأثرها على مؤشر البورصة الرئيسي 12
رسم توضيحي (٢): أهم الاحداث على المستوى المحلى واثرها على مؤشر البورصة الرئيسي 16
رسم توضيحي (٣): أداء مؤشرات البورصة المصرية منذ نوفمبر ٢٠١٦ 17
رسم توضيحي (٤): أداء مؤشرات القطاعية منذ نوفمبر ٢٠١٦ 18
رسم توضيحي (٥): تطور قيمة التداول منذ نوفمبر ٢٠١٦ حتى ديسمبر ٢٠١٨ 18
رسم توضيحي (٦): تطور حجم التداول منذ نوفمبر ٢٠١٦ حتى ديسمبر ٢٠١٨ 19
رسم توضيحي (٧): صافى مشتريات الأجانب عن الفترة منذ نوفمبر ٢٠١٦ حتى ديسمبر ٢٠١٨ 19
رسم توضيحي (٨): تطور عد الشركات المستخدمة لنظام الإفصاح الإليكتروني 22
رسم توضيحي (٩): ندوات التواصل مع الشركات المقيدة 23
رسم توضيحي (١٠): الشركات التي تقوم بالإفصاح باللغتين العربية والإنجليزية 24
رسم توضيحي (١١): بيان بمتوسط المدة الزمنية التي استغرقتها الشركات المقيدة لزيادة راس مالها عن طريق دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب في اسهم الزيادة النقدية 32
رسم توضيحي (١٢): تطور الطروحات الاولية IPOs 32
رسم توضيحي (١٣): الانفوجراف الصادر عن البورصة المصرية فيما يتعلق بتطوير قواعد واليات التداول في ٢٠١٧-٢٠١٨ 35
رسم توضيحي (١٤): تطور أعداد المستثمرين المسجلين في البورصة خلال عام ٢٠١٨ 37
رسم توضيحي (١٥): نماذج من الانفوجراف المستحدث بموقع البورصة الجديد 46
رسم توضيحي (١٦): شكل الخريطة الإليكترونية التفاعلية بموقع البورصة الجديد 47
رسم توضيحي (١٧): عدد الطلاب المتدربين في مختلف الجامعات 48
رسم توضيحي (١٨): عدد ساعات تدريب العاملين بالبورصة المصرية 51
رسم توضيحي (١٩): تطور مؤشر البورصة الرئيسي EGX 30 خلال عام ٢٠١٨ 60
رسم توضيحي (٢٠): تطور أداء مؤشرات البورصة المصرية خلال عام ٢٠١٨ 61
رسم توضيحي (٢١): أداء مؤشرات القطاعات خلال عام ٢٠١٨ 62
رسم توضيحي (٢٢): رأس المال السوقي موزعا على القطاعات لعام ٢٠١٨ 64
رسم توضيحي (٢٣): تطور رأس المال السوقي للسندات لعام ٢٠١٨ 65
رسم توضيحي (٢٤): تطور قيم التداول لعام ٢٠١٨ 66
رسم توضيحي (٢٥): التطور الشهري لقيمة التداول خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧ 67
رسم توضيحي (٢٦): التطور الشهري لحجم التداول خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧ 68
رسم توضيحي (٢٧): التطور الشهري لعدد العمليات خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧ 68
رسم توضيحي (٢٨): تطور تداول السندات خلال عام ٢٠١٨ 69
رسم توضيحي (٢٩): توزيع تداول السندات خلال عام ٢٠١٨ 70
رسم توضيحي (٣٠): مضاعف الربحية ومتوسط العائد على الكوبون في البورصة المصرية خلال عام ٢٠١٨ 71
رسم توضيحي (٣١): توزيع اعداد المستثمرين المسجلين في البورصة المصرية لعام ٢٠١٨ 72
رسم توضيحي (٣٢): تعاملات المصريين والأجانب خلال عام ٢٠١٨ 73
رسم توضيحي (٣٣): تعاملات الافراد والمؤسسات خلال عام ٢٠١٨ 74
رسم توضيحي (٣٤): توزيع تعاملات الأجانب على حسب الدولة خلال عام ٢٠١٨ 74
رسم توضيحي (٣٥): تطور صافي مشتريات الأجانب في عام ٢٠١٨ 75
رسم توضيحي (٣٦): تطور الطروحات الأولية IPOs 76
رسم توضيحي (٣٧): نسب الاستحواذ على الطروحات الأولية خلال عام ٢٠١٨ 77
رسم توضيحي (٣٨): تطور استحواذ الأجانب على الطروحات الأولية IPOs 77
رسم توضيحي (٣٩): أهم الطروحات الأولية IPOs موزعة قطاعيا 78
رسم توضيحي (٤٠): أداء مؤشر البورصة المصرية الرئيسي مقارنة بأداء البورصات في الدول المتقدمة 79
رسم توضيحي (٤١): أداء مؤشر البورصة المصرية الرئيسي مقارنة بأداء البورصات في الدول النامية 79

أعضاء مجلس إدارة البورصة المصرية

محمد فريد صالح
رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية
رئيس الاتحاد اليورو آسيوى للبورصات

محسن عادل حلمي ابراهيم *
نائب رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية

أحمد عبد الرحمن الشيخ
نائب رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية

رامي أبو النجا
وكيل المحافظ المساعد قطاع الأسواق
البنك المركزي المصري

أحمد أبو السعد
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
–رسملة مصر

أحمد بهاء الدين شلبي
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
لشركة إم بي للهندسة

إيهاب سعيد
العضو المنتدب لشركة أصول **ESB**

* شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة خلال الفترة (أغسطس ٢٠١٧ – أغسطس ٢٠١٨)

شوكت المراغي
العضو المنتدب لشركة اتش سي لتداول الأوراق المالية

هلا شاكر صقر
العضو المنتدب بالتجاري وفا بنك

هاشم السيد هاشم دسوقي
نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب المصريين للإسكان والتنمية والتعمير

خالد سري صيام
(عضو ذو خبرة مستقل)
أستاذ القانون بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

ضياء نور الدين
(عضو ذو خبرة مستقل)
مستشار اقتصادي – المركز المصري للدراسات الاقتصادية

كلمة السيد رئيس البورصة المصرية

نودع عام ونستقبل عام جديد، وكلنا طموح وعزيمة لاستكمال ما بدأناه من جهد لتطوير وتحديث سوق الأوراق المالية المصري ليستمر في القيام بدوره كداعم لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرامية لتعزيز المسار الاقتصادي وتحسين الأحوال المعيشية.

تعتبر أسواق المال أحد أهم الأعمدة الرئيسية للاقتصاديات لتوفير التمويل اللازم لتوسع الشركات وزيادة نشاطها، وتوفر البورصة منصات للتداول تسمح للمستثمرين بنقل الملكية بصورة شفافة ومرنة مع توفير معدلات الإفصاح والحوكمة التي تسمح للشركات المقيدة الانتقال إلى العمل المؤسسي اللازم لاستدامة النشاط ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل على نحو مستدام.

فلقد نجحنا، برغم التحديات الإقليمية والدولية واضطرابات الأسواق الناشئة، في استصدار حزمة من القرارات بلغت 11 قراراً خلال عام 2018 لتطوير قواعد وآليات التداول لتعزيز معدلات السيولة، بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية

عملت البورصة المصرية خلال العام الماضي على تحقيق أفضل أداء ممكن، حيث أخذت إدارة البورصة على عاتقها أن تنظر إلى عملية الإصلاح من منظور سلسلة القيمة المضافة من حيث تحسين ما هو معروض للمستثمرين وزيادة معدلات وجودة الإفصاحات وزيادة مساحة التواصل ما بين الشركات المقيدة والمستثمرين، وتبسيط آليات التداول مع استحداث آليات تداول جديدة، وتعزيز جانب الطلب عبر العمل على زيادة معدلات الثقافة والوعي المالي لزيادة أعداد المتعاملين في سوق المال والاعتداد بالبورصة كأداة ادخارية تراكمية طويلة الأجل، وذلك للاستفادة من تطور أداء الشركات وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي على أكبر عدد من المتعاملين.

وشهد السوق العديد من التطورات خلال العام الماضي ، نستعرض أهمها معاً من خلال هذا التقرير السنوي، على مستوى الطروحات الجديدة ومساهمات الأجانب وزيادة عدد المستثمرين الجدد في السوق للعام الثالث على التوالي مسجلاً 24 ألف مستثمر جديد مقابل 22 ألف فقط خلال 2017 و17 ألف مستثمر خلال عام 2016.

وسنستمر في الاعتماد على المنهجية القائمة على أساليب علمية تستهدف قياس أثر أي قرار على السوق وليس أراء أو وجهة نظر شخصية مع دراسة التجارب المقارنة والعمل على مشاركة أطراف السوق في كل خطوة نخطوها أثناء دراستها وليس بعد اتخاذ القرار.

وإدراكاً منا بأهمية العنصر البشري كعامل أساسي في تحقيق مستهدفات صناعة الأوراق المالية، فقد تم توفير حزمة متقدمة من البرامج التدريبية الفنية المكثفة لرفع كفاءة العاملين ليس فقط بالبورصة بل وبكافة الأطراف ذات الصلة.

وفي الختام، أسمحوا لي أن أثمن جميع الجهود المبذولة من كافة الأطراف المرتبطة، حيث أن كل جهود التطوير تطلب تضافر جهود الجميع ولن تستطيع مؤسسة وحيدة في تطوير السوق بمفردها، وأود التقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الزملاء العاملين في البورصة المصرية ومن سبقونا لتطوير هذه المؤسسة النامية بخطى ثابتة، والشكر موصول أيضا للجمعيات المهنية العاملة في السوق، والشركات المقيدة وكافة الشركات الأعضاء، وشكر خاص لمجلس إدارة البورصة المصرية لمساهمته الفاعلة في كل خطط التطوير والتنمية، ويشرفني أن أتقدم بالاعتزاز والعرفان للسادة الصحفيين والإعلاميين على تغطيتهم وعرضهم وتحليلهم للجهود بدقة واحترافية ومهنية.

وبمشاركة الجميع، تملأنا العزيمة لاستكمال الجهود المبذولة لخدمة اقتصاد مصر وتنميته، لنصل إلى ما نصبو إليه من خير وتقدم لجموع الشعب المصري في ظل قيادة سياسية واعية وخطة اقتصادية وتنموية أقرها نواب الشعب في ظل متغيرات إقليمية ودولية صعبة، حفظ الله مصرنا العزيزة ووفقنا لما فيه الخير دوماً.

محمد فريد صالح
رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية
رئيس الاتحاد اليورو آسيوى للبورصات

المحور الأول:
التطورات على مستوى الاقتصاد العالمي والمصري

أولاً: لمحة عن اهم التطورات على مستوى الاقتصاديات المتقدمة والناشئة

شهد عام 2018 العديد من الأحداث والازمات الاقتصادية على مستوى الاقتصاديات المتقدمة والناشئة والتي بدورها انعكست على معدلات النمو الاقتصادي فى مختلف دول العالم وتسببت فى زيادة معدلات التذبذب فى أسواق المال نتيجة ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن السياسات على مدار العام الماضي.

عدم اليقين يسيطر علي سياسات التجارة العالمية

وفيما يتعلق بالتجارة العالمية، يظهر عدم اليقين بشأن السياسات التجارية على نحو بارز عقب الإجراءات التى اتخذتها الولايات المتحدة (أو صرحت باتخاذها) على عدة أصعدة، كما يظهر فى ردود الأفعال الصادرة عن شركائها التجاريين، والتراجع العام فى المشاورات متعددة الأطراف حول القضايا التجارية وذلك على أثر الإجراءات التجارية التى أُعلنت مؤخراً، بما في ذلك التعريفات الجمركية التى فرضت على سلع بقيمة 200 مليار دولار تستوردها الولايات المتحدة من الصين وما قامت به الصين من اجراءات للرد على قرارات الولايات المتحدة.

الفيدرالي الامريكي يرفع اسعار الفائدة ٤ مرات خلال 2018

ووسط أجواء عدم اليقين المحيطة بالتجارة، يزداد تضييق الأوضاع المالية بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية فى ظل إيقاف البنك المركزي الأوروبي لعمليات شراء الأصول، ورفع أسعار الفائدة التدريجى من جانب البنك الفيدرالي الأمريكي اذ قام برفع أسعار الفائدة اربع مرات فى 2018 بمعدل 0.25% فى كل مرة، حيث كانت اول مرة فى 21 مارس 2018 من 1.50% الى 1.75%، وجاءت المرة الثانية فى 13 يونيو 2018 حيث تم رفع سعر الفائدة من 1.75% الى 2%، وفى المرة الثالثة بتاريخ 26 سبتمبر 2018 من 2% الى 2.25%، والمرة الأخيرة كانت فى 19 ديسمبر 2018 حيث رفع البنك الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة من 2.25% الى 2.50% ويأتي ذلك بسبب سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للتضييق الكمي (Quantitative Tightening) ، وهى سياسة نقدية انكماشية يطبقها

البنك المركزي لخفض كمية السيولة من أجل التحول من التيسير الكمي (Quantitative Easing) التى اتخذتها الولايات المتحدة كإجراء نتيجة للأزمة المالية لعام 2008. كما أن هناك مخاوف من احتمال فشل المفاوضات المتعلقة بخروج المملكة المتحدة من منطقة اليورو وخاصة مع اقتراب موعد تفعيل اجراءات الخروج الذى تم تحديده فى 29 مارس 2019.

وعلى مستوى الاقتصاديات الناشئة فان تركيا تشهد ارتفاع فى الدين الخارجي بعضها مستحق الدفع فى القريب العاجل بالإضافة إلى الديون الجديدة، وهو ما قد يؤدى الى إعادة تمويل الدين بفوائد مرتفعة والذي نتج عنه قيام البنك المركزي التركي فى 13 سبتمبر 2018 برفع أسعار الفائدة من 17.75% الى 24%. وقامت وكالة ستاندرد اند بورز فى 17 اغسطس 2018 بتخفيض التصنيف الائتماني لتركيا درجة واحدة إلى +B من -BB، وأبقت على النظرة المستقبلية لتركيا مستقرة، فى تحرك جاء بعد أن خسرت الليرة التركية حوالي 40% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي.

كما تواجه الارجنتين ازمة اقتصادية نتيجة لتراكم الديون، والذي ادى الى تراجع شديد فى عملتها المحلية. فاستتبعه قيام البنك المركزي الأرجنتيني فى عدة مرات متتالية برفع سعر الفائدة اذ كان اخرها فى 30 أغسطس 2018 ليصبح سعر الفائدة 60% مقارنة بـ 27.25% فى 27 ابريل 2018. وقامت وكالة ستاندرد اند بورز فى 13 نوفمبر 2018 بتخفيض التصنيف الائتماني للأرجنتين الى B من +B مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ونتيجة لهذه الأحداث والتقلبات، قام صندوق النقد الدولي بخفض التوقعات الخاصة بالنمو الاقتصادي العالمي بتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر فى أكتوبر 2018، والذي توقع أن يبلغ النمو العالمي 3.7% فى عام 2018، وعام 2019 بانخفاض قدره 0.2% للعامين مقارنة بالمعدل السابق توقعه فى إبريل الماضي والذي بلغ 3.9% لعام 2018، وعام 2019.

جدول 1 نمو إجمالي الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من ٢٠١٧ الى ٢٠٢٣

المنطقة	2017	2018	2019	2020-2023
منطقة اليورو	2.4	2.0	1.9	1.5
الولايات المتحدة	2.2	2.9	2.7	1.6
الصين	6.9	6.6	6.4	5.9
روسيا	1.5	1.7	1.8	1.5
منطقة MENAP	2.2	2.4	2.7	3.0
العالم	3.7	3.7	3.7	3.6

منطقة MENAP: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وافغانستان وباكستان

المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى - نوفمبر ٢٠١٨

رسم 1 أهم الأحداث على المستوى العالمي وأثرها على مؤشر البورصة الرئيسي

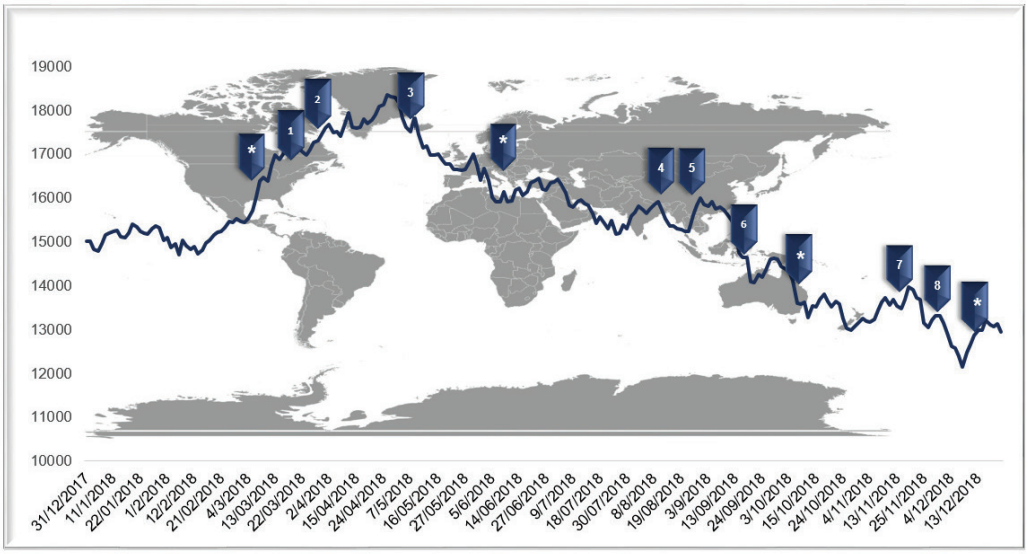

جدول 2
أهم الأحداث على المستوى العالمي وأثرها على مؤشر البورصة الرئيسي

التاريخ	الدولة	الحدث
23 مارس 2018 (1)	الولايات المتحدة	فرض تعريفة جمركية بنسبة 25٪ على جميع واردات الصلب (باستثناء الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكوريا الجنوبية) و 10٪ على جميع واردات الألومنيوم (باستثناء الأرجنتين وأستراليا)
2 أبريل 2018 (2)	لصين	فرض رسوم جمركية (تتراوح بين 15-25٪ على 128 منتجًا (بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي) رداً على تعريفة الصلب والألمنيوم في الولايات المتحدة
3-7 مايو 2018 (3)	الولايات المتحدة والصين	مشاركة الولايات المتحدة والصين في محادثات تجارية في بكين، تنتهي المحادثات دون حل
17اغسطس 2018 (4)	تركيا	خفضت وكالة ستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني لتركيا درجة واحدة إلى +B من -BB
30 أغسطس 2018 (5)	الارجنتين	رفع البنك المركزي الأرجنتيني معدل الفائدة على البيسو ليصبح 60%
13 سبتمبر 2018 (6)	تركيا	رفع البنك المركزي التركي معدل الفائدة على الليرة ليصبح 24%
13نوفمبر 2018 (7)	الارجنتين	خفضت وكالة ستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني للأرجنتين الى B من +B
أواخر نوفمبر 2018 (8)	الولايات المتحدة والصين	يعلن الرئيس الأمريكي ورئيس جمهورية الصين الشعبية هدنة تجارية لمدة 90 يومًا في قمة مجموعة العشرين في بوينس آيرس
مارس - يونيو - سبتمبر - ديسمبر 2018 (*)	الولايات المتحدة	رفع الاحتياطي المركزي الأمريكي أسعار الفائدة في أمريكا اربع مرات (في مارس, يونيو, سبتمبر, ديسمبر) في 2018 بمعدل 0.25% فى كل مرة لتصل الى 2.5% بدلا من 1.5% بداية العام.

ثانياً: لمحة عن اهم التطورات على مستوى الاقتصاد المصرى

وعلى صعيد الاقتصاد المصري، فقد تأثرت الحالة الاقتصادية بالأحداث الاقتصادية العالمية، بما انعكس بالضرورة على أداء مؤشرات البورصة المصرية غير أن حرص الحكومة المصرية على تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل والذى بدأ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي فى النصف الثاني من عام 2016، اضافة الى العمل على تحسين بيئة الاستثمار من خلال الحرص على اصدار قانون الاستثمار الجديد رقم 72 لسنة 2017 الصادر في ٣١ مايو ٢٠١٧، وتعديلات قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بالقرار الجمهوري رقم 17 لسنة 2018 والذى يعد من أهم المحفزات الداعمة لسوق رأس المال المصري، هذا بالإضافة الى قانون تنظيم وإعادة الهيكلة والصلح الواقي من الإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ الصادر في ١٩ فبراير ٢٠١٨، والقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في ١٦ يناير ٢٠١٨، وقانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ لتنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، والذى كان له مردود في تفعيل وتحفيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري ومن ثم رفع معدلات نمو الاقتصاد المصري الحقيقي والذى سينعكس على أسواق المال على المدى المتوسط.

وفى ضوء اهتمام السيد رئيس جمهورية مصر العربية بتهيئة مناخ الاستثمار، فقد استقبل وفداً من رؤساء وممثلي عدد من كبرى صناديق الاستثمار العالمية والإقليمية، وذلك بحضور السادة محافظ البنك المركزي ووزيرة الاستثمار والتعاون الدولي ووزير المالية ورئيس البورصة المصرية، وذلك لبحث الفرص الاستثمارية المتاحة بالسوق المصرية في مختلف القطاعات وتذليل جميع العقبات أمام المستثمرين،

بالإضافة إلى ما تضطلع به الدولة من جهود لرفع كفاءة شركات قطاع الأعمال وتشجيع القطاع الخاص وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحديث الأطر والنظم التشريعية والقانونية ذات الصلة وهو ما يعكس إرادة الحكومة المصرية لتسريع وتيرة تهيئة مناخ الاستثمار في مصر.

وفي ذات السياق فقد التقى رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي مع رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية لبحث تطورات آداء السوق وأهم ملامح استراتجية إدارة البورصة لتطوير وتنمية سوق رأس المال خلال الفترة القادمة، وقد تم استعراض الخطط المستقبلية وخاصة تدشين بورصة السلع الحاضرة وبورصة المشتقات المالية فضلاً عن الأدوات والمنتجات المالية التي تعمل إدارة البورصة على تطبيقها لتعزيز التداول والسيولة ومنها بيع الأوراق المالية المقترضة ونشاط صانع السوق.

وعلى الرغم من تقلبات أسواق المال العالمية، قامت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني برفع النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري من مستقرة إلى إيجابية عند مستوى B3طبقاً للتقرير الصادر فى 28 أغسطس 2018، وذلك استكمالاً لقيام مؤسسة موديز برفع تصنيف مصر من Caa1 الى B3 بنظرة مستقبلية مستقرة فى 7 ابريل 2015. يعد ذلك أفضل تصنيف ائتماني يحققه الاقتصاد المصري منذ مارس 2013، وهو ما يعني تزايد ثقة المؤسسات الدولية فى القدرة المستقبلية على سداد الالتزامات.

وجدير بالذكر أن مؤسسة فيتش قامت برفع النظرة المستقبلية من مستقر الى إيجابي مع الابقاء على تصنيف مصر عند B فى 16 يناير 2018، وذلك تبعاً لتصريح مؤسسة فيتش برفع تصنيف مصر من B- إلى B بنظرة مستقبلية مستقرة فى 19 ديسمبر 2014. كما قامت مؤسسة ستاندرد آند بورز برفع تصنيفها من B- إلى B بنظرة مستقبلية مستقرة فى 11 مايو 2018، وذلك بعد ان قامت مؤسسة ستاندرد آند بورز برفع النظرة المستقبلية من مستقر الى إيجابي فى 10 نوفمبر 2017.

رسم 2
أهم الاحداث على المستوى المحلى واثرها على مؤشر البورصة الرئيسي

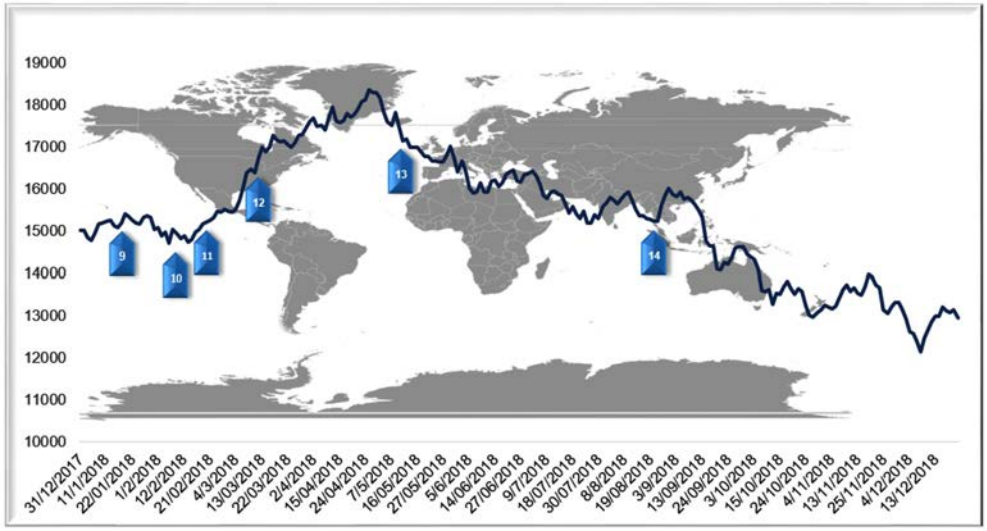

جدول 3

اهم الاحداث على المستوى المحلى وأثرها على مؤشر البورصة الرئيسي

التاريخ	الحدث
16 يناير 2018 (9)	قامت مؤسسة فيتش برفع النظرة المستقبلية من مستقر الى ايجابى مع الابقاء على تصنيف مصر عند B
9 فبراير 2018 (10)	قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة
19 فبراير 2018 (11)	اصدار قانون تنظيم وإعادة الهيكلة والصلح الواقي من الإفلاس
12مارس 2018 (12)	تعديل بعض الاحكام التنفيذية لقانون سوق راس المال
11مايو 2018 (13)	قامت مؤسسة ستاندرد آند بورز برفع تصنيفها من B- إلىB بنظرة مستقرة
28 أغسطس 2018 (14)	رفعت وكالة "موديز" برفع النظرة المستقبلية للاقتصاد المصرى من مستقرة إلى إيجابية عند مستوى B3

وكان لإجراءات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة المصرية منذ نوفمبر 2016 أثر واضح على أداء سوق المال المصري منذ ذلك التاريخ وهو ما يتضح في أداء مؤشراتها مقارنة بالدول المتقدمة والنامية وذلك على الرغم من التقلبات التي شهدتها الاسواق العالمية وسوق المال المصرى خلال عام 2018.

رسم 3

أداء مؤشرات البورصة المصرية منذ نوفمبر ٢٠١٦

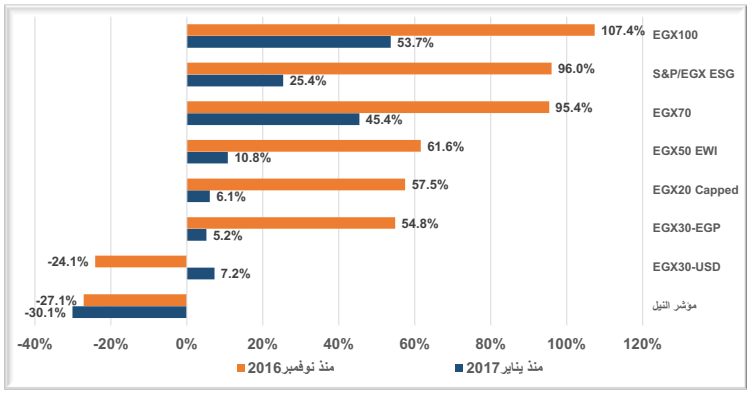

رسم 4
أداء المؤشرات القطاعية منذ نوفمبر ٢٠١٦

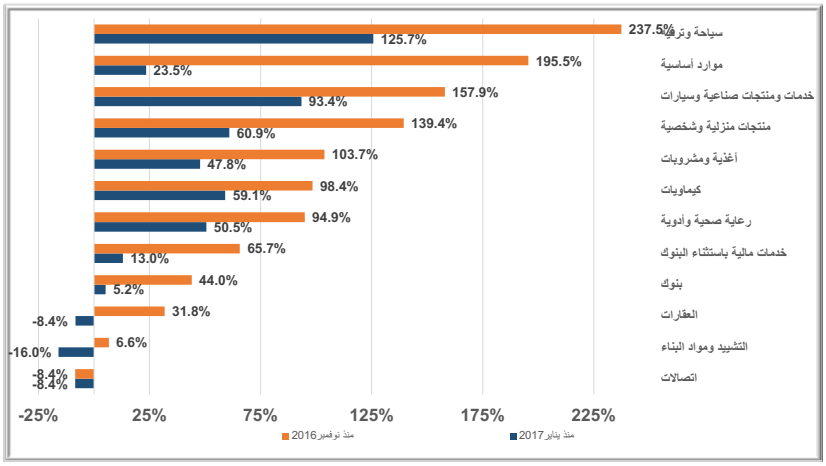

كما حققت قيم التداول زيادة بنسبة 50.3% في الفترة من نوفمبر 2016 حتى ديسمبر 2018 ليصل الى مستوى 778 مليار جنيه مقارنة بـ 518 مليار جنيه في الفترة من سبتمبر 2014 حتى أكتوبر 2016.

رسم 5
تطور قيمة التداول منذ نوفمبر ٢٠١٦ حتى ديسمبر ٢٠١٨

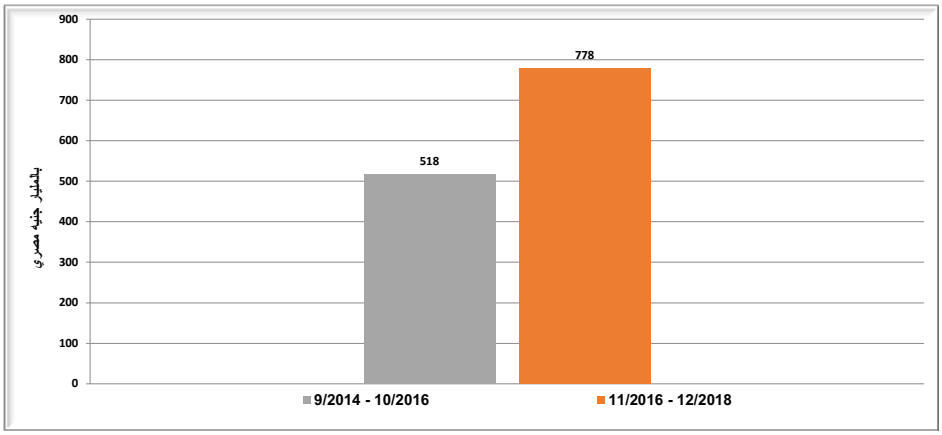

كما حقق حجم التداول ارتفاعا بنسبة 52.8% ليصل الى مستوى 161 مليار ورقة مالية عن الفترة من نوفمبر 2016 حتى ديسمبر 2018 مقارنة ب 106 مليار ورقة مالية عن الفترة من سبتمبر 2014 حتى أكتوبر 2016.

رسم 6
تطور حجم التداول منذ نوفمبر ٢٠١٦ حتى ديسمبر ٢٠١٨

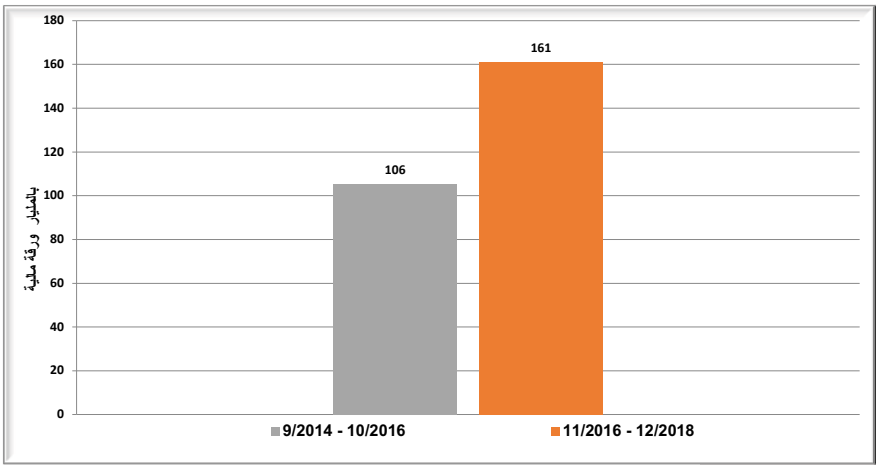

هذا وقد حقق صافي مشتريات الأجانب في الاسهم المقيدة عن الفترة من نوفمبر 2016 حتى ديسمبر 2018 ارتفاعا ملحوظا ليصل الى مستوى 21.98 مليار جنيه مقابل 2.04 مليار جنيه عن الفترة من سبتمبر 2014 الى أكتوبر2016.

رسم 7
صافى مشتريات الأجانب عن الفترة منذ نوفمبر ٢٠١٦ حتى ديسمبر ٢٠١٨

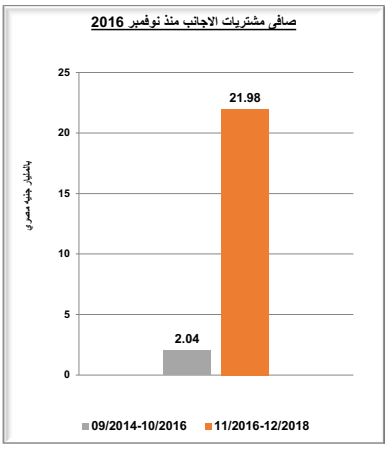

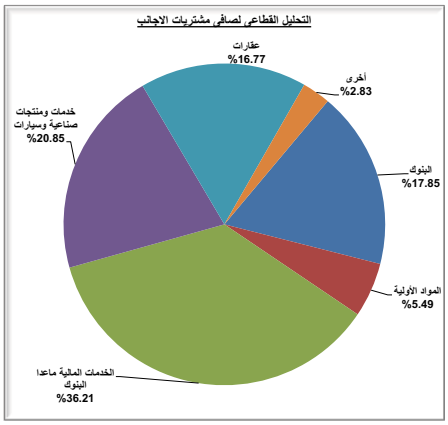

المحور الثاني:
التطورات على مستوى البورصة المصرية خلال عام ٢٠١٨

في ضوء خطة الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه الحكومة المصرية، قامت البورصة المصرية بداية بتحليل سلسلة القيمة المُضافة الخاصة بسوق المال للوقوف على التحديات المرتبطة بها وسبل حلها، وبناءً عليه عملت البورصة المصرية من خلا ثلاثة محاور.

المحورالاول: مرتبط بتحسين مستويات وجودة الإفصاحات وزيادة مساحة التواصل ما بين الشركات المقيدة ومديري المحافظ وشركات الوساطة المالية والتعريف بمزايا القيد لجذب شركات جديدة للقيد. وهذا ما يمثل جانب العرض.

المحور الثاني: مرتبط بتطوير البنية التكنولوجية وتحسين بيئة التداول وآلياته واستحداث وتفعيل آليات ومنتجات مالية جديدة.

المحور الثالث: مرتبط بزيادة مساحة التواصل مع المؤسسات المالية المحلية والدولية والمستثمرين. وهذا ما يمثل جانب الطلب.

جهود التطوير على مستوى البورصة المصرية

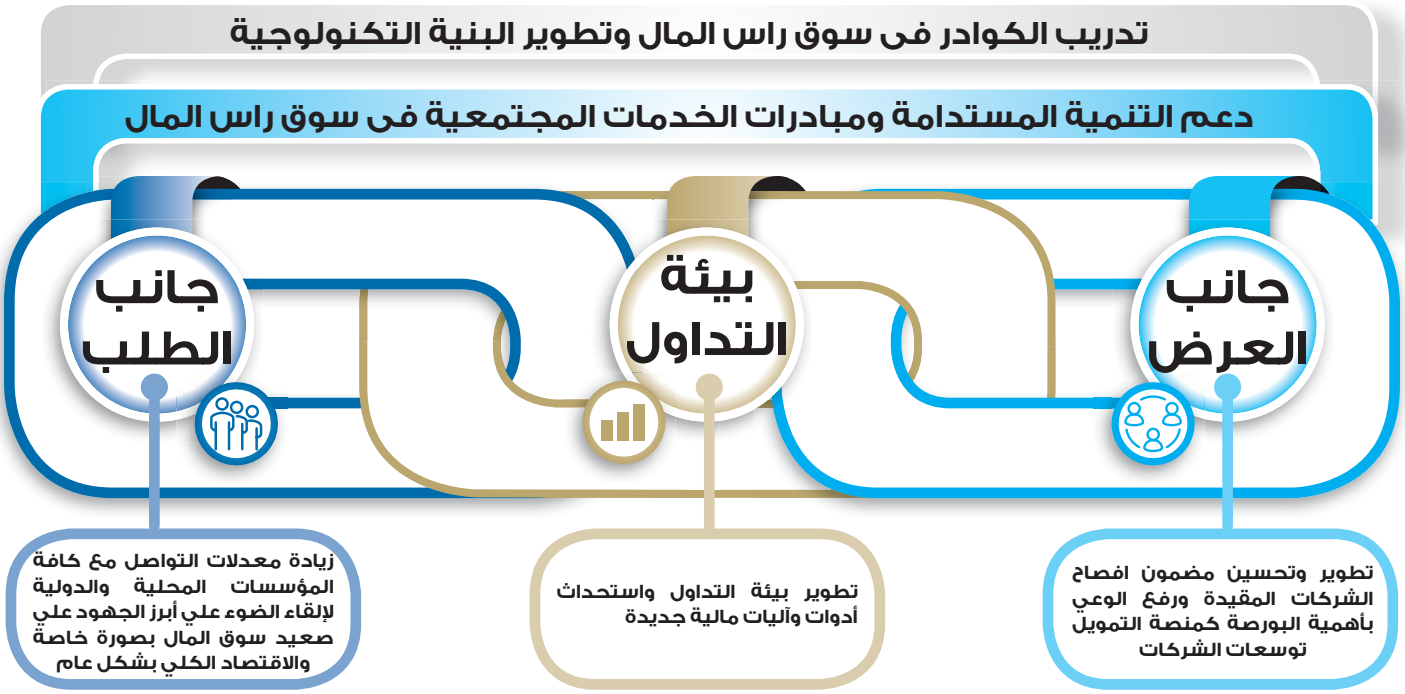

- التروبج والتواصل الداخلى
- التروبج والتواصل الخارجى
- الشمول المالى
- الاتحادات الدولية
- مذكرات تفاهم

- آليات تداول ومنتجات مالية جديدة لتنويع الخيارات امام المستثمرين
- تطوير اليات الرقابة على التداول لزيادة كفاءة السوق
- ادارة المخاطر المرتبطة بالجهات الأعضاء

- تطوير معدلات الافصاح ومضمونها.
- الترويج لقيد شركات جديدة بالبورصة المصرية.
- خفض معدلات تأخير قيد تعديلات رؤوس أموال الشركات المقيدة.
- تعديل الإجراءات التنفيذية بما يسمح بتكرار تجزئة الأسهم.

أولاً: تطوير معدلات الإفصاح ومضمونها والترويج لقيد شركات جديدة

تطوير معدلات الافصاح ومضمونها

1- حث الشركات على استخدام نظام الإفصاح الإلكتروني

اتباعًا لما بدأته البورصة المصرية في الأعوام السابقة من إعداد نظام للإفصاح الآلي Online Disclosure System (ODS)، فقد عملت على إعداد ورشتي عمل مكثفتين خلال العام لزيادة عدد الشركات المقيدة التي تستخدم هذا النظام ولشرح فوائده في توصيل المعلومات وأخبار الشركات للمستثمرين في أسرع وقت ممكن وبكفاءة تواكب تسارع أسواق المال.

فقد ارتفعت عدد الشركات التي تقوم باستخدام هذا النظام لتصل إلى 220 شركة منذ بداية 2018 بنسبة زيادة قدرها حوالي 24.29% وهو ما يمثل 90% من الشركات المقيدة مقارنة بعدد 177 شركة في نفس الفترة من 2017.

ومن المزمع عقد لقاءات فردية مع الشركات التي لم تقم باستخدام النظام لحثها على استخدامها استهدافا للوصول إلى نسبة 100% من الشركات المقيدة، وقد تم عقد لقائين مع مسئولي الشركات خلال عام 2018.

رسم 8 تطور عد الشركات المستخدمة لنظام الإفصاح الإليكتروني

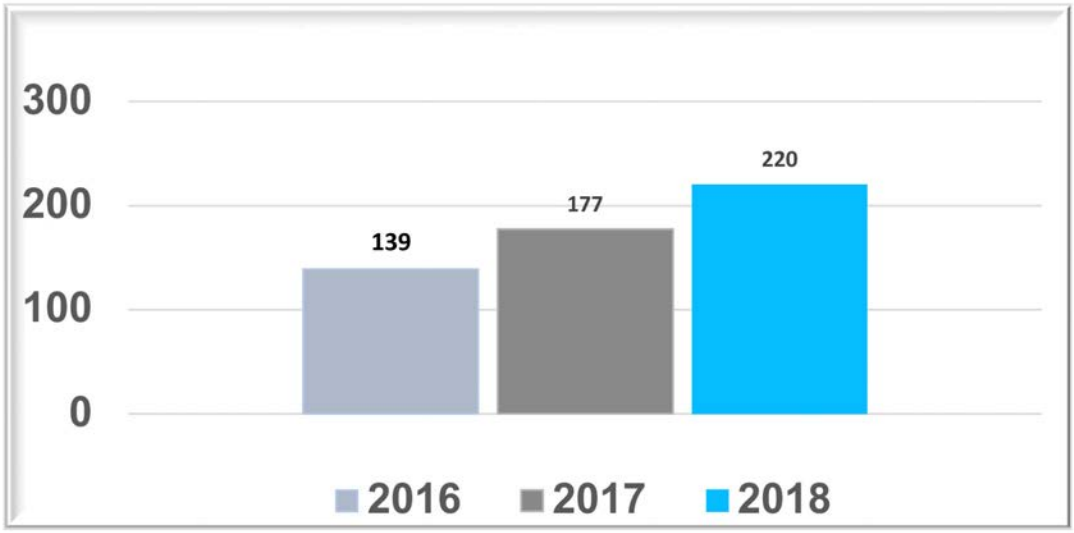

2- تفعيل قنوات اتصال بين الشركات المقيدة وأطراف السوق

بادرت البورصة المصرية بعقد سلسلة من الندوات بين الشركات المقيدة والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية بهدف الترويج للشركات المقيدة، حيث تقوم الشركات من خلال تلك الندوات باستعراض لأبرز أنشطة الشركة وأهم الانجازات والخطط المستقبلية فيما هو معلن للسوق والتي تعزز من التعريف بالشركة لدى مديري الاستثمار بمختلف البنوك والمؤسسات المالية المصرية المشاركة بالندوات وقد بدأت البورصة بالدعوة لإقامة تلك الندوات اعتبارا من سبتمبر 2017 و تم عقد 7 ندوات للتعريف بعدد 17 شركة وحتى نهاية العام الماضي و خلال عام 2018 تم عقد 11 ندوة للتعريف بعدد 31 شركة مقيدة بحضور متوسط عدد 40 من مديري المحافظ وسماسرة الأوراق المالية في كل ندوة .

رسم 9 ندوات التواصل مع الشركات المقيدة

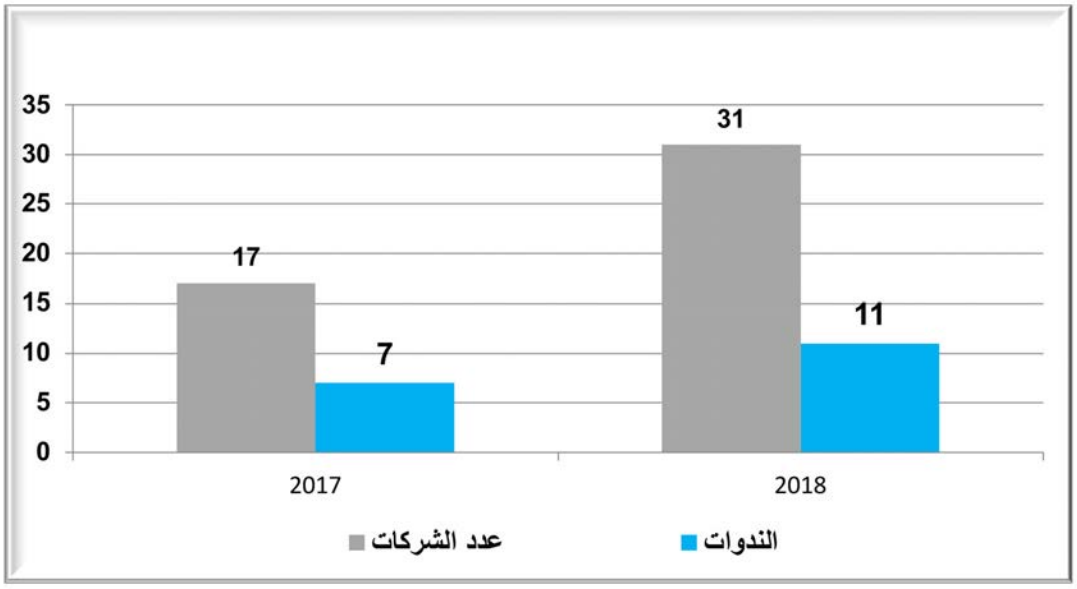

كما ارتفع عدد الشركات التي تقوم بالإفصاح باللغة الانجليزية إلى 53 شركة مقارنة بنحو 15، 20 شركة خلال عامي 2016 ، 2017 على التوالي إضافة الى الإفصاح باللغة العربية.

رسم 10 الشركات التي تقوم بالإفصاح باللغتين العربية والإنجليزية

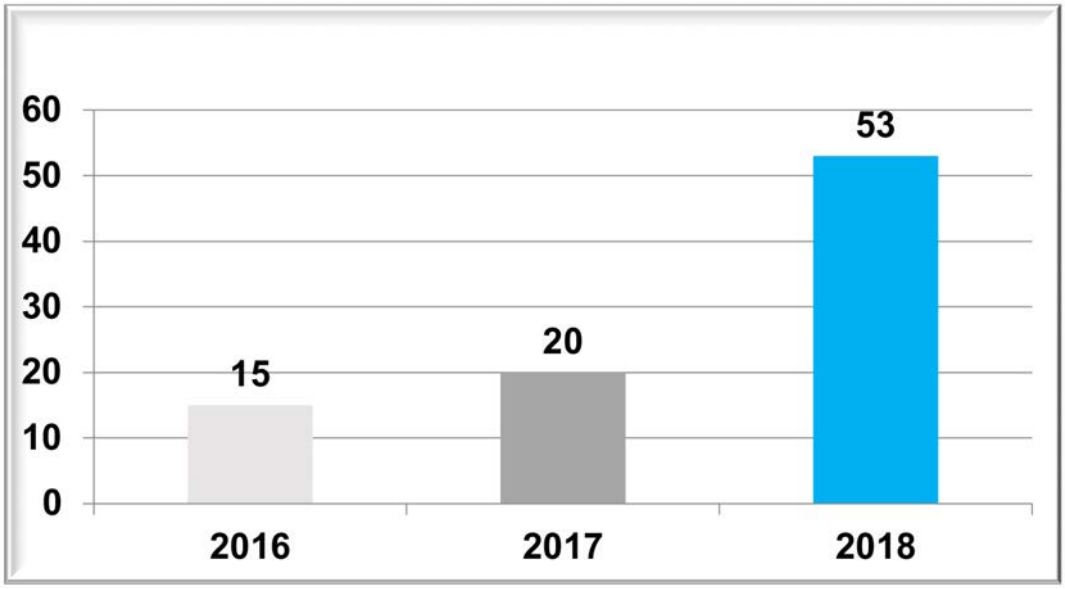

وقد عقدت إدارة البورصة ورش عمل لمسئولي علاقات المستثمرين بنحو 200 شركة من الشركات المقيدة، وخلال ورش العمل التي تم تنظيمها تم القاء الضوء على ابرز التعديلات التي تم اقرارها على قواعد القيد مثل التعديلات الخاصة بأسهم الخزينة وحالات الافصاح الخاصة بالمساهمين الرئيسية والاطراف المرتبطة بها وكذلك تعريف الشركات المقيدة بالتعديلات على قواعد القيد والافصاح، كما تناولت ورش العمل كذلك كيفية اعداد تقرير الحوكمة السنوي والذي يتناول مدى تطبيق الشركات المقيدة لقواعد الحوكمة وفقا للدليل المصري لحوكمة الشركات كما يتضمن التقرير عدد من المحاور الاخرى اهمها استعراض هيكل الملكية متضمنا المستفيد النهائي كما يوضح دور مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه كذلك نظم الرقابة الداخلية ودور مسئولي علاقات المستثمرين.

165% نمواً في عدد الشركات التي تقوم بالإفصاح باللغتين العربية والإنجليزية معاً خلال 2018

3- استمرار جهود تحسين الإفصاح المحاسبي

إدارة التحليل المالي والإفصاح المحاسبي تراجع قوائم 737 شركة خلال 2018 وتبدي 770 ملاحظة

استكمالاً لجهود إدارة البورصة في تعزيز جودة الإفصاحات لرفع مستويات الحماية للمستثمرين، نجحت إدارة التحليل المالي والافصاح المحاسبي التي دشنتها البورصة مطلع شهر أكتوبر 2017 في مراجعة قوائم مالية لنحو 693 شركة فيما أبدت ملاحظات بلغ إجماليها 755 ملاحظة.

وكانت إدارة البورصة قد استحدثت إدارة جديدة للتحليل المالي من منظور الإفصاح خلال شهر أكتوبر 2017، تقوم بعمل بمراجعة دورية للقوائم المالية للشركات المقيدة ومخاطبة الشركات بإصدار إفصاحات إن لزم الأمر، لزيادة معدلات الإفصاح والشفافية لدى المتعاملين.

جدول 4 نشاط إدارة التحليل المالي والمتابعة المالية

الفترة المالية	عدد الشركات التي نشرت قوائم مالية	عدد الشركات التي تم فحصها	عدد الشركات التي اصدر لها ملاحظات	عدد الملاحظات
الربع الثالث والرابع 2017	250	250	90	125
الربع الاول 2018	250	250	100	274
الربع الثاني 2018	250	250	53	161
الربع الثالث 2018	237	220	125	335
الإجمالي	**987**	**970**	**368**	**895**

جهود إدارة البورصة المصرية في قيد شركات جديدة

1- الترويج والتعريف بدور سوق الأوراق المالية في نمو الشركات

- **ورش عمل ولقاءات:**

- لقاء مع أعضاء الجمعية المصرية البريطانية للأعمال في يناير 2018:

نظمت الجمعية المصرية البريطانية للأعمال مؤتمرا وكانت البورصة المصرية متحدث رئيسي فيه حيث تحدث رئيس البورصة عن استراتيجية البورصة المصرية لتطوير أداء سوق الأوراق المالية كمنصة للتمويل والاستثمار خلال المرحلة المقبلة، حيث أوضح إن إدارة البورصة المصرية تسعى لرفع كفاءة وعمق سوق الأوراق المالية وزيادة أحجام التداول، عبر توعية وتعريف المجتمع المصري بالفرص الاستثمارية والتمويلية التي يتمتع بها السوق، أوضح خلال المشاركة أن خطط إدارة البورصة خلال الفترة المقبلة تستهدف تنويع الخيارات الاستثمارية أمام جميع فئات المستثمرين عبر إتاحة وتفعيل المزيد من الأدوات والمنتجات المالية.

- بروتوكول تعاون بين البورصة وجمعية شباب الأعمال في فبراير 2018:

وقع السيد رئيس البورصة المصرية بروتوكول تعاون مع رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال، استكمالاً لجهود البورصة في تعريف مجتمع الأعمال والاستثمار بالفرص التمويلية والاستثمارية في سوق الأوراق المالية، حيث أكد رئيس البورصة على أن بروتوكول التعاون مع جمعية شباب الأعمال

يستهدف تعريف أعضاء الجمعية من شركات وأفراد بمزايا القيد والاستثمار في البورصة وبالأخص الاستثمار طويل الأجل، بما يسهم في اجتذاب شركات جديدة قوية للقيد في البورصة، وزيادة عدد المستثمرين.

التقى رئيس البورصة المصرية بأعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين لتعريفهم بمزايا وإجراءات القيد بالبورصة لتمويل توسعات وأنشطة شركاتهم.

- تعاون بين" البورصة و"البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية "
لتقوية وتأهيل شركات بورصة النيل:

عقدت البورصة المصرية بالتنسيق مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ورشة عمل سعيا منها لتقوية وتأهيل الشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة في بورصة النيل، على مختلف المستويات الإدارية والفنية وأنشطة الحوكمة والاستدامة، حيث أكد رئيس البورصة المصرية إن إدارة البورصة تولي أهمية كبيرة لتطوير سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما له من أهمية كبرى في خلق مزيد من الوظائف

وتطوير صناعات وأنشطة إنتاجية وخدمية مختلفة.

- ورشة عمل مع مؤسسة التمويل الدولية حول الطريق للقيد والطرح بالبورصة ومتطلبات الإفصاح:

تفعيلا لمذكرة التفاهم التي ابرمت بين البورصة المصرية من جانب وبين مؤسسة التمويل الدولية من جانب اخر في سبتمبر 2018 عقدت ورشة عمل لمجموعة من الشركات بمختلف القطاعات الاقتصادية تحت عنوان الطريق الى القيد والطرح بالبورصة ومتطلبات الإفصاح بعد القيد وتستهدف المذكرة رفع مستوى معرفة الشركات بقواعد ومزايا القيد والطرح بالبورصة ومساعدتهم على الالتزام بقواعد وممارسة الحوكمة.

- **اتفاقيات:**

وقعت البورصة اتفاقية مع شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي لتيسير وتبسيط إجراءات تبادل البيانات بهدف تبسيط وتيسير إجراءات تبادل المعلومات والبيانات بين الطرفين، لاستكمال جهود تطوير وتحديث صناعة الأوراق المالية على نحو يسهم في رفع كفاءة وتنافسية سوق مصر المالي كما يحقق تنظيمًا لسير العمل عبر وضع نظم وآليات ثابتة لتحريك كافة البيانات بين الطرفين بشكل منتظم بما يسهم في بناء قاعدة بيانات محدثة يتم استخدامها في اتخاذ القرارات السليمة. وتهدف أيضًا البورصة إلى استكمال عملية تطور وتحديث سوق مصر المالي على مستوى التداول والقيد والتشريعات.

- **تدشين نظام جديد لمتابعة الشركات المستهدفة بقيد أسهمها بالبورصة (CRM):**

قامت إدارة البورصة ولأول مره في تاريخها بتدشين نظام جديد Client Relation Management (CRM) لمتابعة الشركات المستهدف قيد اسهمها بالبورصة من خلال جمع بيانات الشركات التي تقوم بعمليات نقل الملكية بسوق خارج المقصورة بالبورصة، والشركات المقيدة بنظام الحفظ المركزي بشركة مصر للمقاصة والشركات المقيدة بسجلات الهيئة العامة للاستثمار من خلال التعاون القائم بين إدارة البورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة والهيئة العامة للاستثمار.

ويهدف هذا النظام الى اختيار الشركات وعرض مزايا القيد بالبورصة وتقديم الاستشارات الفنية، ونتيجة لهذا الاتصال يتم تسجيله على النظام لمتابعة الشركة من حيث:

- ان يتم الاتصال بها مرة أخرى حسب ما تم عرضة على مسئول الاتصال بالشركة لحين العرض على الإدارة التنفيذية للشركة.

- او ان يتم تحديد موعد لمقابلة الإدارة التنفيذية للشركة بالمسئولين عن الترويج بالبورصة للتعرف أكثر على مزايا القيد.

- او ان يتم عرض توجه المسؤولين عن الترويج بالبورصة الى مقر الشركة لعرض مزايا القيد ان أمكن.

ومن خلال هذا النظام يتم المتابعة بعد تسجيل كل اتصال او تلقى أي اتصال لحين التوصل الى قرار نهائي من الشركة من حيث الاستجابة او عدم الاستجابة.

في حالة استجابة الشركة للقيد يتم نقل البيانات الى حساب اخر داخل نفس النظام تحت مسمى قيد وفحص مبدأي. وفي حالة الانتهاء من الفحص ودخوله اللجنة المختصة بالبورصة والموافقة عليها يتم نقلها الى نظام اخر يسمى نظام القيد.

وبالتالي فقد وفر هذا النظام قاعدة بيانات عن الشركات غير المقيدة بالبورصة لسهولة الوصول اليها فيما بعد.

جدول 5 بيان الشركات المحتمل قيدها بالبورصة المصرية

السوق الرئيسي	بورصة النيل	سندات الشركات
6 شركات	5 شركات	5 سندات شركات

2- جهود المتابعة مع الشركات غير المتوافقة مع شروط القيد:

تم تخفيض عدد الشركات المتأخرة عن قيد تعديلاتها لأقل من ثلث عدد الشركات التي قامت بإجراء تعديل على بيانات قيدها.

كما بذلت البورصة جهوداً كبيرة وذلك لحث الشركات على انهاء إجراءات التعديلات على رؤوس أموال الشركات المقيدة وتمثلت هذه الجهود في التواصل مع الشركات المقيدة بكافة وسائل التواصل فور اتخاذ قرار السلطة المختصة بتعديل راس مال الشركة للرد على استفساراتها حول قيد التعديل خلال المهلة الواردة بقواعد القيد ومتابعة قيام الشركة بإنهاء الإجراءات القانونية للتعديل وتقديم المساعدات اللازمة للشركة لحل المشاكل او المعوقات التي قد تواجهها اثناء انهاء إجراءات التعديل والتنسيق مع شركة مصر للمقاصة وتذليل أي معوقات لإنهاء إجراءات قيد التعديل وسرعة البت في طلب قيد التعديل من خلال لجنة القيد.

وقد اسفرت جهود إدارة البورصة في حث الشركات على انهاء إجراءات قيد تعاملات رؤوس الأموال بالبورصة الى خفض معدلات تأخير قيد تعديلات رؤوس الأموال للشركات المقيدة خلال عام 2018 حيث تم قيد عدد 69 تعديل.

وتجدر الإشارة الى ان العديد من الشركات المقيدة التي كانت تقوم بزيادة راس مالها او تخفيضه كانت تتأخر في قيد تعديلات رؤوس الأموال في البورصة المصرية وتتجاوز المهلة الممنوحة لها وهى ثلاثة أشهر في انهاء قيد هذه التعديلات، وقد سعت إدارة البورصة لحث الشركات على انهاء إجراءات قيد تعديلات رؤوس الأموال بالبورصة اذ انخفض متوسط المدة اللازمة لإنهاء إجراءات قيد زيادة راس مالها عن طريق دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب في اسهم الزيادة النقدية انخفاضاً ملحوظاً لتصل الى 65 يوم في 2018 مقارنة بـ 117 يوم في 2016 بنسبة انخفاض بلغت حوالى 44%. هذا بالإضافة الى ارتفاع عدد الشركات التي تقدمت بزيادة راس مالها 3 أضعاف لتسجل عدد 21 شركة في 2018 مقارنة بـ 7 شركات في 2016.

رسم 11
بيان بمتوسط المدة الزمنية التي استغرقتها الشركات المقيدة لزيادة راس مالها عن طريق دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب في اسهم الزيادة النقدية

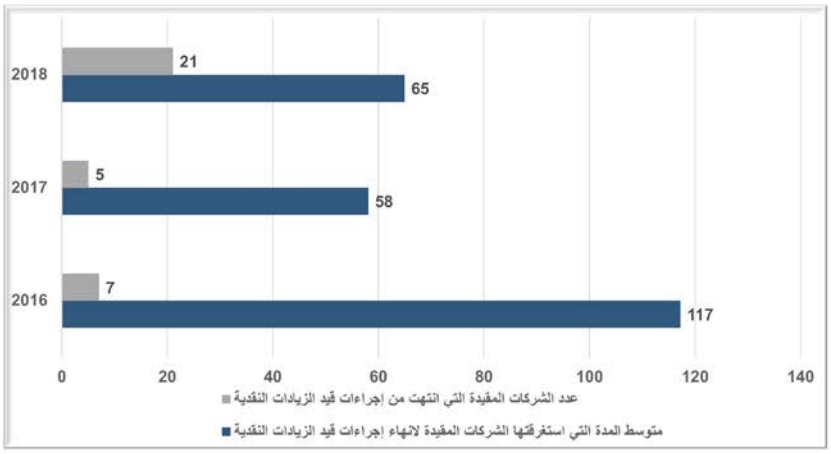

تم استبعاد الشركات المحتمل شطبها أو التي بدأت بالفعل في اجراءات الشطب

ومن الجدير بالذكر ان هذا العام قد شهد تنفيذ عدد 4 طروحات أولية بقيمة 5.2 مليار جنيه بنسبة زيادة 25% عن العام الماضي.

وقد بلغ الطرح الخاص قيمة 4.68 مليار جنيه خلال هذا العام في مقابل 3.39 مليار جنيه في العام الماضي اما بالنسبة للطرح العام فقد بلغ 0.53 مليار جنيه هذا العام في مقابل 0.57 مليار جنيه في العام الماضي.

رسم 12
تطور الطروحات الاولية IPOs

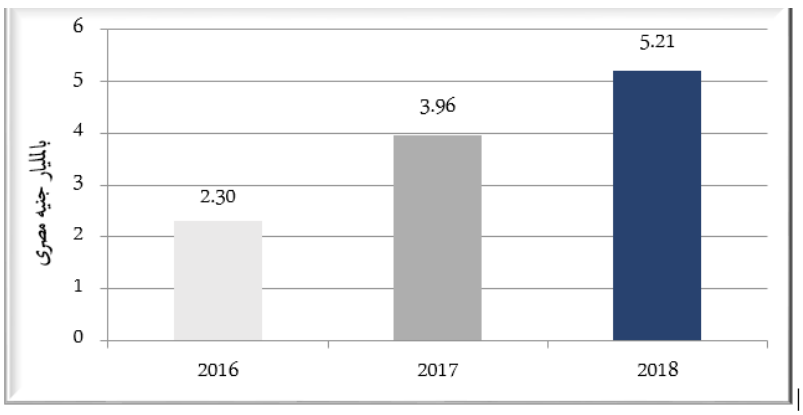

جدول 6
جدول يوضح الطروحات الأولية IPOs خلال أعوام ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨

الطروحات الأولية في عام 2016			الطروحات الأولية في عام 2017			الطروحات الأولية في عام 2018			
الطرح	تاريخ تنفيذ الطرح	قيمة الطرح (بالمليون جنيه)	الطرح	تاريخ تنفيذ الطرح	قيمة الطرح (بالمليون جنيه)	الطرح	نوع الطرح	تاريخ تنفيذ الطرح	قيمة الطرح (بالمليون جنيه)
الصناعات الغذائية العربية -دومتي	مارس-2016	1127	شهادات الإيداع المصرية لمجموعة السلام القابضة	2017/01/15	8.85	بي انفستمنتس القابضة	عام	2018/03/27	53.73
ام بي للهندسة B.M	أبريل-2016	32.84	ام.ام جروب للصناعة والتجارة العالمية	2017/04/09	708.05	سي أي كابيتال القابضة	خاص	2018/04/26	1564
شركة مستشفى كليوباترا	مايو-2016	360	راية لخدمات مراكز الاتصالات Raya Contact Center	2017/04/24	808.4		عام		173.74
عبور لاند للصناعات الغذائية	ديسمبر-2016	774.4	دايس للملابس الجاهزة	2017/11/09	746.85	القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية	خاص	2018/09/27	1156.5
الصخور العربية للصناعات البلاستيكية	ديسمبر-2016	6	ابن سينا فارما	2017/12/10	1562.41		عام		87
			التوفيق للتأجير التمويلي -أية.تي.ليس A.T.LEASE	2017/12/26	126.72	ثروة كابيتال القابضة للاستثمارات المالية	خاص	2018/10/11	1955
							عام		217
الإجمالي		**2300**	**الإجمالي**		**3961.28**	**الإجمالي**			**5206.97**

ثانياً: تطوير بيئة التداول واستحداث أدوات وآليات مالية جديدة

آليات تداول ومنتجات مالية جديدة

عمل مجلس إدارة البورصة المصرية خلال عام 2018 على استكمال الجهود لتطوير سوق المال المصري وتحسين آليات التداول لتدعيم سيولة ونشاط السوق على نحو يسهم في رفع معدلات التداول والسيولة وتنويع الخيارات والأدوات المالية أمام المستثمرين وكذا رفع الجاذبية الاستثمارية الإقليمية والدولية للبورصة المصرية ومواكبة التطورات العالمية في مجال أسواق المال.

وفيما يلي القرارات التي أصدرتها البورصة المصرية لتطوير قواعد وآليات التداول لتدعيم معدلات السيولة في عام 2018:

1- قرار رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٠١٨: السماح بالتعامل على وثائق صندوق المؤشر بالهامش.

2- تعديل معايير السماح لمزاولة الأنشطة المتخصصة.

3- مضاعفة الحد الأقصى للتعامل على الأسهم في ذات الجلسة مع تكرار التعامل للمستثمر.

4- السماح بتجزئة الأسهم أكثر من مرة خلال العام.

5- قرار رقم 1123 لسنة 2018: تعديل سعر الفتح اليومي لوثائق صندوق المؤشر ليكون صافي قيمة الوثيقة.

6- قرار رقم 1122 لسنة 2018: تعديل وحدة المزايدة على الأسهم التي تقل قيمتها السوقية عن 2 جنيه /دولار.

7- قرار رقم 1123 لسنة 2018: مضاعفة مهلة التوافق مع نسب الشراء بالهامش للأسهم المستبعدة من قوائم الأنشطة المتخصصة.

8- قرار رقم ١٢٥٤: تحريك الحدود السعرية في حال وجود عروض شراء بسعر مغاير لسعر السوق.

9- قرار رقم١٢١١ لسنة ٢٠١٨: ادراج أسهم الطروحات الجديدة في قوائم الأنشطة المتخصصة من أول جلسة تداول متى استوفت المعايير.

10- قرار رقم ١٢١٢ لسنة ٢٠١٨: تخفيض إضافي لزمن الإيقاف المؤقت من 15دقيقة إلى 10 دقائق.

11- قرار رقم ١٣٣٦ وقرار رقم ١٣٣٧: توسيع نطاق عمل آلية التداول في ذات الجلسة على جميع الأسهم بقوائم الأنشطة المتخصصة (أ -ب)

رسم 13 الانفوجراف الصادر عن البورصة المصرية فيما يتعلق قواعد واليات التداول في ٢٠١٨-٢٠١٧

قرار رقم (١) و (٢) تم اصدارهما في الربع الأخير من عام ٢٠١٧

ولبعض القرارات السابقة أثر يمكن قياسه فيما يتعلق بزيادة معدلات التداول مثل تخفيض زمن الإيقاف المؤقت من 30 دقيقة الى 15 دقيقة ثم 10 دقائق حيث بلغت إجمالي الايقافات المؤقتة خلال عام 2018 عدد 3200 إيقاف ونتج عن تخفيض زمن الإيقاف زيادة معدلات التداول 1.8 مليار جنيه إذا ما قورنت بالإيقاف لمدة 30 دقيقة، وهى التي خفضت من وتيرة انخفاض معدلات التداول خلال عام 2018.

كما ان للإصلاحات المتعلقة بالتداول في ذات الجلسة أثر يمكن قياسه حيث سمحت امكانية تكرار التعامل في ذات الجلسة وزيادة عدد الأوراق الى زيادة معدلات التداول بقيمة 2.1 مليار جنيه فوق الحد ما قبل التعديل في يونيو 2018 بيعا فقط (4.2 مليار جنيه في حالة الاعتداد بالشراء بهدف البيع) وذلك على الرغم من التقلبات التى شهدتها الاسواق والبورصة المصرية على اثر الاحداث العالمية

إدارة المخاطر المرتبطة بالجهات الأعضاء

قامت إدارة البورصة المصرية بإصدار دليل العضوية المجمع لجميع الإجراءات التي تلتزم بها الجهات العاملة في مجال الأوراق المالية والتي ترغب في مزاولة أي نشاط أو آلية من آليات التداول بالبورصة وذلك لرفع كفاءة وفاعلية نشاط السمسرة في الأوراق المالية، ويعد هذا الدليل إطار جامع لكافة الإجراءات والقواعد الحاكمة والمنظمة لعمل الشركات الأعضاء بالبورصة المصرية.

تطوير آليات تكويد المستثمرين

في إطار التنسيق والتعاون المستمر بين الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، لتبسيط وتسهيل الإجراءات على المستثمرين لتعزيز التداول والسيولة، اعتمدت الهيئة المقترح المقدم من البورصة، بالسماح للمصريين بالخارج بالتكويد أو تحديث بياناتهم باستخدام جوازات سفرهم السارية المميكنة سارية الصلاحية التي تحتوي على الرقم القومي، دون التقيد بشرط أن تكون بطاقة الرقم القومي سارية " للتكويد أو تحديث البيانات"

وكان هذا الاجراء نتيجة مواجهة كثير من المصريين المقيمين في الخارج الراغبين في التعامل بالبورصة المصرية صعوبة في التكويد أو تحديث بيانات أكوادهم بمعرفة شركات الوساطة في الأوراق المالية المسموح لها بتكويد العملاء، نظراً لانتهاء صلاحية بطاقة الرقم القومي، وصعوبة تجديد تلك البطاقات نظراً لتواجدهم خارج مصر.

ولا شك ان هذا الإجراء سيسهم في إزالة العوائق التي كانت تواجه المستثمرين المصريين المقيمين بالخارج التي تحد من نشاطهم وتعاملاتهم في البورصة وتعرقل مشاركتهم في برنامج الطروحات الحكومية التي تتبناه الدولة.

هذا وقد نجح السوق المصري في جذب ما يزيد عن 24 ألف مستثمر جديد هذا العام مقارنة بنحو 22 ألف مستثمر جديد العام الماضي بزيادة تقترب من 8.5%، والجدير بالذكر دخول نحو 1187 صندوق ومؤسسة أجنبية إلى السوق مقارنة بنحو 1164 مؤسسة وصندوق أجنبي في العام الماضي.

رسم 14 تطور أعداد المستثمرين المسجلين في البورصة خلال عام ٢٠١٨

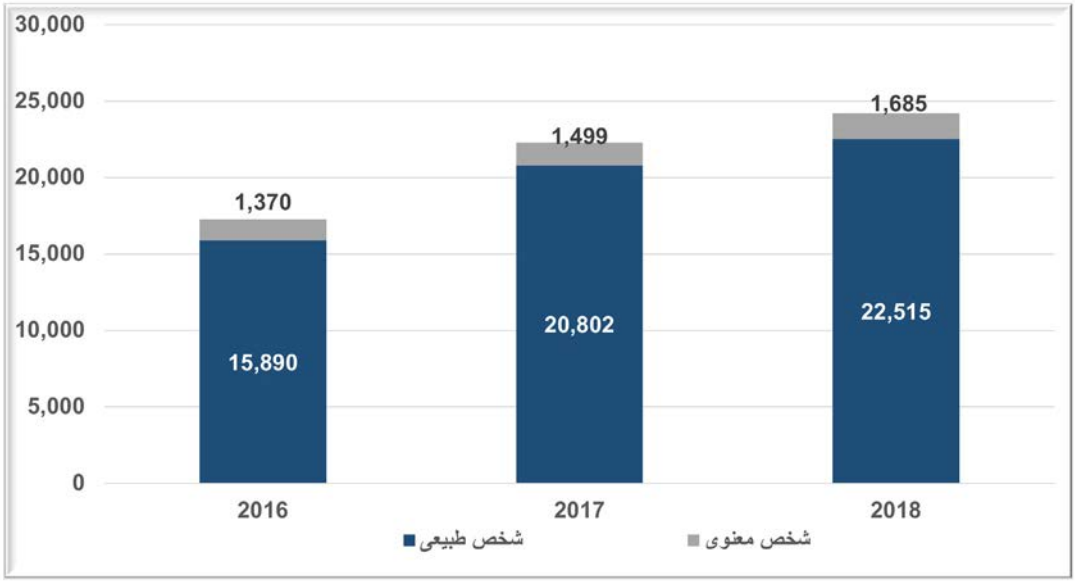

ثالثاً: زيادة معدلات التواصل مع كافة المؤسسات المحلية والدولية

نشاط مكثف للترويج الداخلي والخارجي للبورصة المصرية

شهد العام تنظيم لقاءات مكثفة للبورصة المصرية مع عدد من مؤسسات المال لتوضيح الفرص الاستثمارية في السوق وتوضيح الصورة الحقيقة للاقتصاد المصري.

حيث كان للترويج على المستويين الدولي والإقليمي للبورصة المصرية نشاطاً ملحوظاً استهدف تدعيم مكانة البورصة المصرية في كافة الاتجاهات.

1- الترويج الداخلي

سعت البورصة لزيادة مساحة التواصل مع أعضاء الجمعيات والكيانات الأهلية الممثلة لمجتمع الأعمال في مصر في مختلف المحافظات وخلال هذه اللقاءات تم التركيز سُبل تعظيم استفادة الشركات من المنتجات والأدوات المالية التي توفرها البورصة المصرية لتمويل توسعات الشركات الجادة، ومن اهم هذه اللقاءات:

- مشاركة رئيس البورصة في المؤتمر الثاني للتحول لاقتصاد غير نقدي في يناير 2018:

شاركت البورصة المصرية في المؤتمر السنوي الثاني للتحول لاقتصاد غير نقدي، برعاية اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، بحضور وزيرة التخطيط، وبمشاركة حكومية وممثلين عن رجال المال والصناعة، حيث تركزت مشاركة البورصة على انه لابد من توضيح الفرق بين تحقيق الشمول المالي والتحول إلى اقتصاد غير نقدي، فالأول يتضمن توسيع قاعدة المتعاملين عبر خدمات وأدوات مالية مختلفة، والثاني هو تقليل المعاملات النقدية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والتحول إلى اقتصاد رسمي يمول خزانة الدولة.

- المشاركة في القمة السنوية لأسواق المال:

شاركت البورصة المصرية في القمة السنوية الثالثة لأسواق المال بحضور وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي ورئيس شركة مصر للمقاصة، وأمين عام اتحاد البورصات العربية حيث أكد رئيس البورصة، خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، أن البورصة تعتبر آليه ادخار تدريجية طويلة الأجل لجميع المصريين بمختلف شرائحهم، تمكنهم من التحوط ضد تقلبات الأسعار والتضخم.

- البورصة توقع بروتوكول تعاون مع شركة "القاهرة للاستثمار والتنمية" لتعريف الطلاب بأساسيات الاستثمار والادخار بالبورصة:

وقعت البورصة المصرية بروتوكول تعاون مع شركة القاهرة للاستثمار والتنمية وذلك لرفع مستويات المعرفة بالثقافة المالية في المجتمع، كأساس لتطوير صناعة الأوراق المالية بشكل مستقر على نحو مستدام، وتطلع البورصة من وراء بروتوكول التعاون الى رفع درجة المعرفة والوعي المالي وبالأخص بسوق الأوراق المالية كآلية للاستثمار والادخار طويل الأجل، لجميع العاملين بمدارس وجامعات شركة القاهرة للاستثمار والتنمية حيث يتضمن التعاون تطوير مهارات نحو 8000 طالب موزعين على 9 كليات وعدداً من الطلاب والمدرسين في 24 مدرسة مختلفة.

- مشاركة البورصة في مؤتمر Rise Up في ديسمبر 2018:

شاركت البورصة المصرية في مؤتمر rise up لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على حث قطاع عريض من الشباب للبدء بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

- البورصة تستكمل اجتماعاتها مع أمناء الحفظ لتفعيل الشراء الهامشي:

شهد عام 2018 نشاطا ملحوظا من جانب البورصة المصرية لعقد أكثر من اجتماع مع أمناء الحفظ، حيث أبدوا رغبة قوية في زيادة تعاملاتهم عبر آلية شراء الأوراق المالية بالهامش، وذلك سعيًا من إدارة البورصة لتذليل كافة العقبات التي تحول دون تفعيل دورهم في الشراء بالهامش. ولبحث آليات تفعيل دور البنوك في شراء الأوراق المالية عبر آلية الشراء بالهامش، سعيًا منها لرفع أحجام التداول وزيادة معدلات السيولة، عبر تنشيط كافة الآليات والأدوات المالية المتاحة.

2- الترويج الخارجي

سعت البورصة المصرية خلال عام 2018 لتكثيف النشاط على الصعيد الدولي لتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية والترويج للاستثمار في السوق المصرية وذلك عبر المشاركة الفعالة في:

الاتحادات الدولية

- كعضو في مجلس إدارة اتحاد البورصات الافريقية (ASEA)، سعت البورصة المصرية لاستحداث مجموعة عمل الاستدامة للبورصات الافريقية والتي ترأستها وعملت من خلالها على ترسيخ مفاهيم الاستدامة وتوحيد جهود البورصات الأفريقية في هذا المجال. فقد استعرضت البورصة المصرية أول تقرير لخارطة طريق لاستدامة أسواق رأس المال الأفريقية خلال فعاليات المؤتمر السنوي لاتحاد البورصات الأفريقية الـ 22 المنعقد في نيجيريا خلال نوفمبر 2018.

-

> **البورصة المصرية ... تعرض أول تقرير لخارطة طريق الاستدامة للبورصات الأفريقية**

أنهت البورصة المصرية العام بإعادة اختيارها وللمرة الرابعة على التوالي لعضوية مجلس إدارة اتحاد البورصات الأفريقية (ASEA) وذلك خلال الاجتماع السنوي لاتحاد البورصات الافريقية نوفمبر 2018.

- كما كثفت البورصة المصرية نشاطها في اتحاد البورصات العالمية (WFE) من خلال ترأسها لمجموعة عمل البورصات الناشئة والتي سعت من خلالها لتحديد معوقات جذب الاستثمارات الاجنبية للأسوق الناشئة وسبل التغلب عليها.

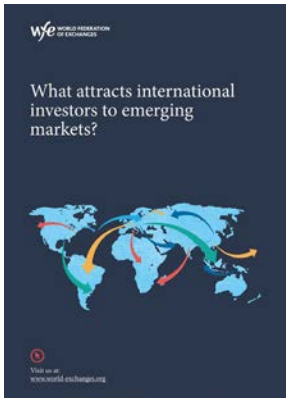

- وقع الاختيار على البورصة المصرية من جانب الاتحاد الدولي (WFE) لتقييم بورصة دار السلام، تنزانيا للحصول على عضوية كامله في الاتحاد وذلك بالمشاركة كلا من بورصة جنوب افريقيا وبورصة بيرمودا، وذلك لمكانه البورصة المصرية ولثقة الاتحاد في مكانة ودور البورصة المصرية.

البورصة المصرية وبورصة جنوب افريقيا وبورصة بيرمودا في تقييمهم لبورصة دار السلام

- شاركت البورصة المصرية كعضو في مجموعة عمل الاستدامة والبورصات المتوسطة والصغيرة باتحاد البورصات العالمية للتعرف على خبرات البورصات العالمية والعمل على تطوير السوق المصري في هذين المجالين.

- من خلال رئاسة البورصة المصرية لاتحاد البورصات اليورو اسيوية (FEAS) نظم الاتحاد المؤتمر السنوي الأول له في أبو ظبي اكتوبر 2018 علي مدار يومين وبحضور ممثلين عن البورصات الاعضاء والعديد من ممثلي سوق المال عالمياً.

- استضافت البورصة المصرية برنامج التدريب السنوي للـ (FEAS) لتطوير قدرات وتنمية مهارات 20 مسئول فني بإدارات مختلفة من 12 سوق مال عضو في الاتحاد. وقد تضمن البرنامج التدريبي العديد من الملفات منها القيد والإفصاح وإدارة المخاطر والعضوية والرقابة على التداول والاستدامة.

CONFEAS 2018

تدريب اتحاد البورصات اليورو اسيوية

- ومن خلال مشاركة البورصة المصرية في فعاليات مؤتمر الحوار العالمي لمبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة في جنيف تم تكريم البورصة المصرية لمجهوداتها في مجال الاستدامة حيث حصلت على جائزة الريادة والتميز "Groundbreaker" في هذا المجال من مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة

- قام الاتحاد الإفريقي بدعوة خبراء من البورصة المصرية لحضور ورشة عمل حول بناء قدرات دور أسواق رأس المال الافريقية في ادارة الموارد المحلية وكيفية الاستفادة منها على أكمل وجه وذلك شهر ديسمبر 2018 بدولة بوتسوانا، حيث ترأست البورصة المصرية ندوة عن السيولة النقدية وكيفية العمل على زيادتها في البورصات الافريقية.

البورصة المصرية بورشة عمل بدولة بوتسوانا
ديسمبر 2018

البورصة المصرية تستلم جائزة الريادة والتميز
"Groundbreaker"

الأنشطة الدولية

وعلى مستوى الأنشطة الدولية التي تحرص البورصة عليها سعت البورصة المصرية للتواصل المباشر مع المستثمرين الدوليين لتوضيح الخطوات والإصلاحات التي تم اتخاذها في كافة الجوانب سواء على صعيد السياسة المالية والنقدية وأيضا على صعيد مناخ الاستثمار. فقد عقدت إدارة البورصة المصرية لقاءات مكثفة خلال العام تهدف بشكل رئيسي للترويج للاستثمار في السوق المصرية عبر التواصل المباشر مع المستثمرين الدوليين لتوضيح الخطوات والإصلاحات التي تم اتخاذها في كافة الجوانب سواء على صعيد السياسة المالية والنقدية وأيضا على صعيد مناخ الاستثمار، حيث عقدت البورصة المصرية ورش عمل عديدة منها:

- استعراض خطط التطوير لسوق المال أمام 500 مستثمر بدبي في مارس 2018.

- المشاركة بفعاليات مؤتمر أفريقيا 2018، والذي عقد بشرم الشيخ.

- استعراض التطور في البورصة المصري على أثر الاصلاح الاقتصادي لمستثمرين في ابوظبي والسعودية

كما عقدت البورصة المصرية العديد من الاجتماعات واللقاءات الدولية بهدف تبادل الخبرات والانفتاح على العالم وتعزيز اداء وقدرات البورصة المصرية منها:

- اجتماعات ثنائية مع قيادات بورصة لندن ومؤسسة التمويل الدولية.

- عقد عدد من الاجتماعات مع بورصات الأردن وسويسرا وكازاخستان وأبو ظبي

- كما استضافت البورصة المصرية اجتماعات مع سوق مسقط وسوق أبو ظبي.

- وفى سياق متصل قامت إدارة البورصة بالاتفاق مع وزارة الخارجية على تقديم محاضرات لسفراء المستقبل، لتعريفهم بدور أسواق المال في اجتذاب استثمارات محلية وأجنبية لتعزيز النمو الاقتصادي، والاستفادة من جهودهم للترويج للبورصة خارجيا.

- كما قامت البورصة المصرية بالتعاون مع وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج بالترويج للاستثمار في البورصة للمصريين في الخارج.

مذكرات تفاهم

وعلى صعيد آخر وقعت البورصة مذكرة تفاهم مع بورصة فيتنام في شهر أغسطس من العام، بهدف تعزيز التعاون بين البورصتين وتبادل المعلومات والخبرات في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

الثقافة المالية

طورت البورصة المصرية موقعها الإلكتروني[1] لكي يصبح قناة اتصال أكثر تفاعلا لتلبية الاحتياجات المتطورة لصناعة الأوراق المالية ورفع درجة الوعي المالي في المجتمع بما يساهم في زيادة عدد المستثمرين والأوراق المالية المقيدة، ودعم برنامج الطروحات الحكومية وتحقيق الثقافة المالية.

بالإضافة إلى إنشاء قسم جديد تحت اسم Info graphs [2] لعرض تطور أداء سوق الأوراق المالية وذلك سعيا لعرض البيانات والمعلومات بشكل أكثر جاذبية:

رسم 15 نماذج من الانفوجراف المستحدث بموقع البورصة الجديد

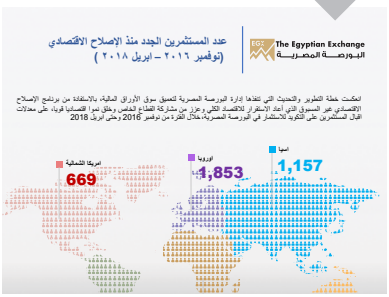

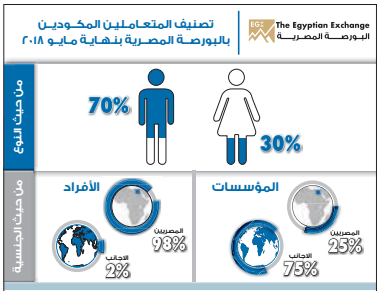

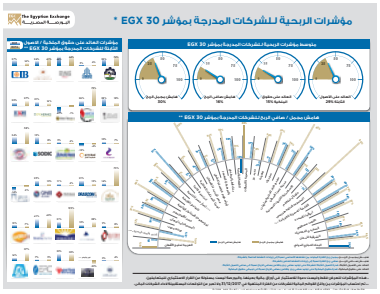

كما تم استحداث قسم آخر للترويج وإبراز دور البورصة كمنصة لتمويل توسيعات الشركات فضلاً عن القاء الضوء على اهم الخطوات للافراد المهتمين بالاستفادة من البورصة كمنصة للادخار التدريجي طويل الآمد و كيفية الاستفادة من خدماتها.

http://www.egx.com.eg/ar/Join_EGX.aspx

1 www.egx.com.eg.
2 http://www.egx.com.eg/ar/infograph.aspx

كما تم تدشين خريطة الكترونية تفاعلية لعرض اسماء وعناوين جميع شركات السمسرة وفروعها والشركات المقيدة وذلك لدعم جهود إدارة البورصة في تحسين جودة الخدمات والمعلومات المقدمة للمستثمرين ومختلف أطراف سوق المال كما انه يسمح للمستثمرين بالتعرف على هذه الشركات بطريقة ميسره، وذلك بما يحقق قيمة مضافة تساعد المستثمرين على سهولة التواصل مع هذه الشركات واستعراض أهم المعلومات الأساسية وآخر الأخبار المنشورة عنها.

رسم 16 شكل الخريطة الإليكترونية التفاعلية بموقع البورصة الجديد

وعلى صعيد آخر، قامت البورصة بإصدار وتحديث الكتيبات الخاصة بالأنشطة المتخصصة والتي تشمل مفهوم وإجراءات الشراء بالهامش، مفهوم وإجراءات بيع وشراء الأوراق المالية في ذات الجلسة، كذلك مفهوم وإجراءات التداول عبر الإنترنت.

http://www.egx.com.eg/ar/Brochures.aspx

رابعاً: تدريب الكوادر في سوق راس المال وتطوير البنية التكنولوجية

تدريب الكوادر في سوق راس المال

تولي البورصة المصرية اهتمامًا كبيرًا بنشر الوعي الاستثماري والتدريب العملي والمهني، وذلك على ثلاثة محاور وهي: تنمية وتدريب طلاب الجامعات والمدارس، التوعية بالاستثمار بالبورصة، تدريب وتنمية مهارات العاملين بالمؤسسة.

1- تدريب طلبة الجامعات المختلفة على مستوى القطر المصري

لم تقتصر جهود رفع مستوى وعي الطلاب على المحاضرات داخل مقار البورصة، بل شمل التدريب عدد من طلاب الجامعات المختلفة بعدد من المحافظات، من خلال سلسلة من المحاضرات حول أساسيات الاستثمار والأدوات المالية المتاحة في سوق رأس المال بهذه الجامعات. وقد بلغ عدد الطلاب المتدربين في مختلف المحافظات في عام 2017 نحو 5378 طالب مقابل 2000 طالب فقط في 2016 وقد بلغ عدد الطلاب المتدربين في مختلف المحافظات عام 2018 ليصل الى 6260 تم تقسيمهم الي 5300 طلاب جامعات و960 في شكل دورات تدريبية بوزارة الشباب والرياضة.

رسم 17 عدد الطلاب المتدربين في مختلف الجامعات

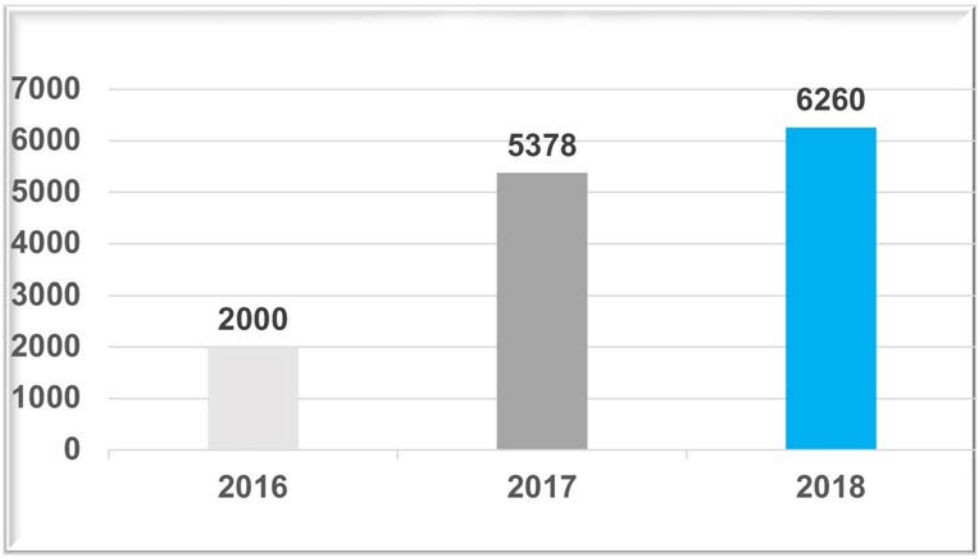

كما اتاحت البورصة عمل زيارات لمجموعات من طلبة الجامعات والشباب من مختلف المجالات لمقريها بالقاهرة والإسكندرية والقاء محاضرات عن تاريخ البورصة والتعرف على طريقة التداول، وقد بلغت هذه الزيارات خلال العام ما يزيد عن 100 زيارة، كما بلغت المحاضرات التي قامت البورصة المصرية بإلقائها للطلبة حوالي 26 محاضرة بمختلف الجامعات المصرية.

وفي إطار سعى إدارة البورصة المصرية فقد بادرت البورصة المصرية بمبادرة هي الاولى من نوعها عام 2018 بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم بهدف تعريف كافة شرائح المجتمع بالبورصة ودورها في تنمية الاقتصاد؛ فقد قامت إدارة البورصة بعقد اجتماعات مع أطراف السوق المختلفة لإعداد كتيبات تعليمية وفقا لكل مرحلة دراسية ليتم تدريسها في مراحل التعليم المختلفة للطلبة لزيادة الوعي بدور البورصة وسوق المال في المجتمع.

2- التوعية بالاستثمار لزيادة عدد المستثمرين بالبورصة

إيمانًا من إدارة البورصة بأهمية التوعية ونشر الثقافة المالية بهدف رفع درجة الوعي لدى الأفراد بالمجتمع، ففي مبادرة تعد الأولى من نوعها عملت البورصة المصرية في عام 2018 على تدريب موظفي الشركات بمختلف القطاعات والأنشطة لتوعيتهم وتعليمهم أساسيات ومزايا الاستثمار طويل الأجل في البورصة، وذلك بهدف اجتذاب مستثمرين جدد للسوق المصري يمتازون بالخبرة الكافية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية السليمة، وقد بلغت هذه البرامج التوعوية حوالي 12 برنامج تدريبي للعاملين بمختلف الشركات المصرية والقطاعات.

كما قامت إدارة البورصة بإعداد برامج تدريبية لبناء قدرات الإعلام الاقتصادي "صحافة وتليفزيون" وصقل مهارات الصحفيين العامين بهذا المجال، إيمانًا من إدارة البورصة بضرورة إحاطة الإعلام بكافة المستجدات ليتمكن من نقل صورة حقيقية عن تطورات الأداء الاقتصادي.

وفي إطار سعى البورصة المصرية لجذب رؤوس أموال جديدة ومشاركة المصريين في الخارج في عملية الإصلاح الاقتصادي من خلال الاكتتاب في الشركات التي سيتم طرحها بالبورصة ضمن برنامج الطروحات للحكومة المصرية؛ فقد قامت إدارة البورصة المصرية بإصدار كتاب ترويجي للجاليات المصرية بالخارج للتعريف بالبورصة وكيفية التداول بها وبعض المؤشرات عن حجم التداول بالبورصة.

3- تدريب وتنمية مهارات العاملين بالمؤسسة وسوق رأس المال

تؤمن إدارة البورصة بأهمية التدريب المستمر بهدف بناء قدرات العاملين وهو ما يسهم فى صقل مهاراتهم ورفع كفاءة أداء الأعمال، وفى هذا السياق قام مركز التدريب بتطوير برامج تدريبيه لتنمية مهارات للعاملين بشكل مستمر أو حسب متطلبات العمل المختلفة بين قطاعات وإدارات البورصة، حرصاً على مساعدة العاملين فى تطوير مهاراتهم وصقل خبراتهم شهدت البورصة اهتماماً متزايداً بآليات التدريب المستمر للعاملين شملت موضوعات مختلفة تنوعت ما بين التدريب الفني والتدريب غير الفني للعاملين في البورصة، حيث بلغ عدد ساعات التدريب الفني لعام 2018 عدد 2620 والاداري 1500 مقارنتاً بعام 2017 حيث كانت عدد ساعات التدريب الفني 1150 والاداري 800 مقارنتاً بعام 2016 ليصل التدريب الفني الي 938 والتدريب الإداري الى 1262.

رسم 18 عدد ساعات تدريب العاملين بالبورصة المصرية

ولعل من أهم تلك البرامج:

- "Accelerating Growth in an Exchange System

An Upskilling Program from the London Stock Exchange Group Academy for EGX"

والذي عقد ببورصة لندن والذي كان منحة مقدمة من هيئة الكومنولث البريطانية والتي تلقتها البورصة المصرية لتدريب مجموعة من العاملين بالقطاعات والإدارات الفنية بها.

- London Stock Exchange Group Academy (LSEG)

الذي تضمن ثلاث موضوعات لثلاث مجموعات مختلفة من العاملين اثنان منها تم عقدهما ببورصة لندن وواحد عُقِد بمقر البورصة بالقرية الذكية.

وعلى مستوى العاملين بسوق المال المصري، قامت البورصة المصرية بإطلاق عدة برامج، والذي بلغ عددها ثمانية برامج لعدد 255 متدرب وكانت على النحو التالي:

جدول 7
مجموعة البرامج للعاملين بسوق المال المصري

م.	اسم البرنامج
1	برنامج قواعد الإفصاح وحوكمة الشركات وعلاقات المستثمرين والقيد والشطب
2	برنامج حول التحليل الفني
3	برنامج حول تحليل القوائم المالية
4	الدورة الأولى من برنامج إعداد المراجع الداخلي
5	الدورة الأولى من برنامج إدارة المخاطر
6	الدورة الثانية من برنامج إدارة المخاطر
7	الدورة الثانية من برنامج اعداد المراجع الداخلي
8	ورشة عمل حول إعداد لائحة وخطة نشاط المراجعة الداخلية وفقا للمعايير الدولية وتقييم المخاطر

ولعل من اهم تلك البرامج:

البرنامج التدريبي حول "إدارة المخاطر" لشركات السمسرة بالتعاون مع صندوق حماية المستثمر بهدف تطوير قدرات العاملين في أقسام إدارة المخاطر بالشركات العاملة، لتمكين المتدربين من تصميم سياسات فعالة تعزز من صلابة وقوة شركاتهم في هذا الشأن، سعيًا منها لتحقيق مزيدًا من التحوط بما يحقق الاستقرار لصناعة الأوراق المالية ويعطي هذا البرنامج المتدربين المعرفة الخاصة بكيفية استخدام نظام إدارة المخاطر لتطبيق أسلوب الرقابة الوقائية، خاصة وأن عملية إدارة المخاطر أقل تكلفة من إدارة الأزمات.

كما تم إطلاق أول ورشة تدريب لكوادر سوق المال حول أسس وتطبيقات المراجعة الداخلية في شهر مايو، تفعيلاً لاتفاقية التعاون المشترك بين البورصة المصرية وغرفة التجارة الامريكية حول الأسس والتطبيقات المتعلقة بقضايا المراجعة الداخلية والرقابة والتحوط من المخاطر ومتطلبات الحكومة.

وفي سياق متصل أبرمت البورصة المصرية عدد من الاتفاقيات مع جهات مختلفة لرفع كفاءة الأطراف الفاعلة بسوق المال المصري والعاملين بالبورصة المصرية، منها على سبيل المثال لا الحصر اتفاقية تعاون مع الغرفة التجارية الأمريكية بمصر لدعم التعاون في مجالات الاستثمار والعمل على زيادة الوعي المالي لدى العاملين بسوق المال.

تطوير البنية التكنولوجية

اهتمت البورصة المصرية بتحديث البنية التكنولوجية الخاصة بمنظومة التداول حرصا على مواكبة أحدث النظم التكنولوجية في هذا المجال، حيث تم تطوير أنظمة التداول والأنظمة التابعة لها بما يدعم دور البورصة المصرية في توفير آليات وأدوات متنوعة لكافة شرائح المستثمرين وذلك عن طريق عدد من المحاور الأساسية:

فقد تم تحديث جميع أجهزة شركات السمسرة لاستيعاب التعديلات المطلوبة من قبل البورصة للسماح بالتداول بألية الأوراق المالية المقترضة بغرض البيع،

كما تم استحداث نظام القوائم المالية لشركات السمسرة ضمن إجراءات تطوير أدوات قطاع العضوية،

كما تم اختبار أنظمة التداول والأنظمة المساعدة بحيث يتم السماح بتوقيتات مختلفة للتسويات،

كما تم تطوير أنظمة سوق نقل الملكية الخاصة بتسجيل بيانات السجل التجاري بفرع البورصة بالهيئة العامة للاستثمار، وأخيرا تم اجراء بعض التعديلات الخاصة بنظام الإفصاح الالكتروني.

خامساً: دعم التنمية المستدامة ومبادرات الخدمات المجتمعية في سوق راس المال

ركزت البورصة المصرية على دعم جهود الاستدامة في السوق المصري بشكل كبير من خلال إقامة عدة أنشطة وفعاليات في مجال الاستدامة، كان منها ما يلي:

- قيام أبطال مصر للاسكواش المصنفين عالمياً بافتتاح إحدى جلسات التداول في شهر فبراير 2018 وذلك إدراكًا من مجلس ادارة البورصة بأهمية دعم ومساندة القيادات المصرية الشابة بمختلف المجالات خاصة الرياضية.

- تنظيم مؤتمر بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس 2018، وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية وعضو مجموعة البنك الدولي وهيئة الامم المتحدة وشبكة الاتفاق العالمي في مصر والمجلس القومي للمرأة ومركز المديرين المصري لزيادة الوعي بضرورة تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد، كما تم أيضًا افتتاح جلسة التداول من قبل رئيس البورصة ووزيرة الاستثمار بهذه المناسبة.

- تنظيم احتفال بمناسبة يوم اليتيم، حيث قام الدكتور/ على جمعة مفتي الجمهورية الأسبق ورئيس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير، وعدد من الشركات المقيدة وقرابة 30 طفل بافتتاح جلسة التداول في 5 ابريل2018، وذلك إدراكًا من إدارة البورصة لأهمية انخراط مجتمع الأعمال في تعزيز المسئولية المجتمعية كأحد أهم الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تشمل مختلف شرائح السكان على نحو مستدام، كما تم التبرع بعدد من البطانيات لإحدى دور الأيتام المعاقين والأكثر احتياجاً وذلك تحت اشراف وزارة التضامن، كما تم مخاطبة وزارة التضامن لتحديد احتياجات بعض دور الأيتام المعاقين والأكثر احتياجاً، لشراء أجهزة علاج طبيعي وجارى التنسيق لتحديد تلك الأجهزة وعدد دور الأيتام.

- توقيع مذكرة تفاهم مع كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية في نوفمبر 2018، بهدف توعية أعضاء مجالس الإدارة بقضايا التنوع والمساهمة في تأهيل المرأة للمشاركة في مجالس إدارات الشركات وذلك أيًا لتعزيز جهود إدارة البورصة في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

- إجراء تجربة إخلاء ناجحة لحريق وهمي لتعزيز ورفع درجة الأمن والسلامة، حيث تضمنت التجربة عملية محاكاة لكيفية خروج العاملين لإخلاء المبنى فضلاً عن كيفية استخدام طفايات الحرائق ومدى التحقق من صلاحيتها، ومتى يتم استخدام المياه للتعامل بها في مكافحة الحريق والسيطرة عليه، وقد تم تنفيذ هذه التجربة وفقًا للمعايير والممارسات العالمية المتبعة في هذا الشأن وقد تم إخلاء المبنى بالكامل خلال 3.30 دقيقة.

- إعادة تشكيل اللجنة الاستشارية لأعمال الاستدامة بالبورصة المصرية، لتعزيز وتفعيل دورها في صياغة وتصميم السياسات التي تسهم في تقوية عمليات الاستدامة لتتكون اللجنة من ممثلين عن الشركات المقيدة، وشركات السمسرة والمؤسسات غير الهادفة للربح وعدد من المؤسسات الدولية منها

مؤسسة التمويل الدولية، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للمرأة، بالإضافة إلى الشركات غير المقيدة ذات الريادة في ملف الاستدامة.

- وتفعيلاً لدور الاستدامة في سوق الأوراق المالية على الصعيد الإقليمي والعالمي وانطلاقاً من حرص البورصة المصرية على المشاركة الفعالة، ترأست البورصة المصرية مجموعة عمل الاستدامة لاتحاد البورصات الأفريقية للمساهمة في توحيد جهود البورصات الأفريقية في هذا المجال. فقد استعرضت البورصة المصرية أول خارطة طريق لاستدامة أسواق رأس المال الأفريقية خلال فعاليات المؤتمر السنوي لاتحاد البورصات الأفريقية الثانى والعشرين المنعقد في نيجيريا خلال نوفمبر 2018.

- وتكليلاً لمجهوداتها في مجال الاستدامة حصلت البورصة المصرية على جائزة الريادة والتميز "Ground-breaker" في هذا المجال من مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة، وذلك خلال فعاليات مؤتمر الحوار العالمي لمبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة في جنيف. وتعد هذه المبادرة، والتي شاركت البورصة المصرية في تأسيسها عام 2012، أحد أهم مبادرات التنمية المستدامة في أسواق المال عالمياً، حيث تضم عدداً من المؤسسات والمبادرات العالمية.

ما حققناه معاً، يعد حافزاً على بذل المزيد من الجهد خلال المرحلة المقبلة، ليس فقط للحفاظ على ما تحقق وسط ظروف واضطرابات محلية وإقليمية ودولية غير مواتية، بل وتحقيق المستهدفات الطموحة التي ننشدها لسوق الأوراق المالية المصري ليحتل مكانة رائدة وسط الأسواق الإقليمية والعالمية.

ولذا نؤكد حرصنا على تنمية سوق رأس مال يتفق وأهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، بتحسين وتسهيل بيئة العمل داخل البورصة على مستوى التمويل والاستثمار وتطوير بيئة التداول، لتعكس البورصة حقيقة الأداء الاقتصادي.

وفى هذا الإطار تركز البورصة على الجوانب التالية خلال الفترة القادمة:

تعميق السوق من خلال إدخال أدوات وآليات مالية جديدة مثل اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع، وصانع السوق للأوراق المالية المقيدة، وكذلك العقود الآجلة والخيارات.

الترويج والتوعية المجتمعية بمزايا القيد والاستثمار، لجذب شركات ومستثمرين جدد.

دعم منظومة حماية المستثمرين والحفاظ على حقوق الأقلية وفق أفضل الممارسات الدولية.

تطوير البنية المعلوماتية والتكنولوجية.

تعميق مكانة البورصة المصرية على المستوى الدولي.

أولا: تطور مؤشرات السوق

حققت مؤشرات البورصة انخفاضا خلال عام 2018، فقد حقق المؤشر الرئيسي EGX30 انخفاضا قدره 13.2% عن العام الماضي.

رسم 19 تطور مؤشر البورصة الرئيسي **EGX30** خلال عام ٢٠١٨

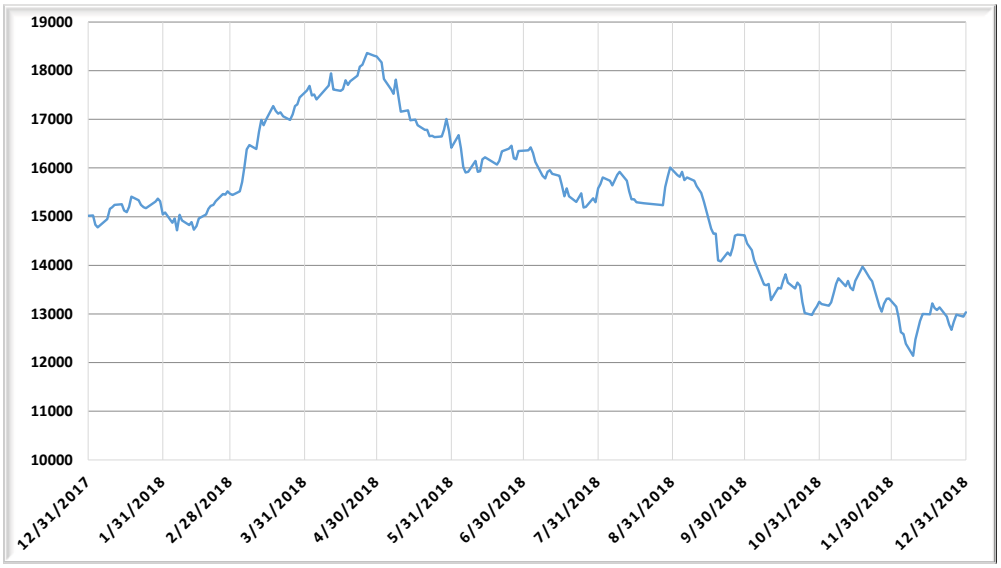

وقد كان أكثر الانخفاضات من نصيب المؤشر EGX50 EWI والذي حقق انخفاضا قدره 16.3%، بينما كان اقل المؤشرات انخفاضا مؤشر S&P/EGX ESG والذي حقق انخفاضا قدره 8%.

رسم 20 تطور أداء مؤشرات البورصة المصرية خلال عام ٢٠١٨

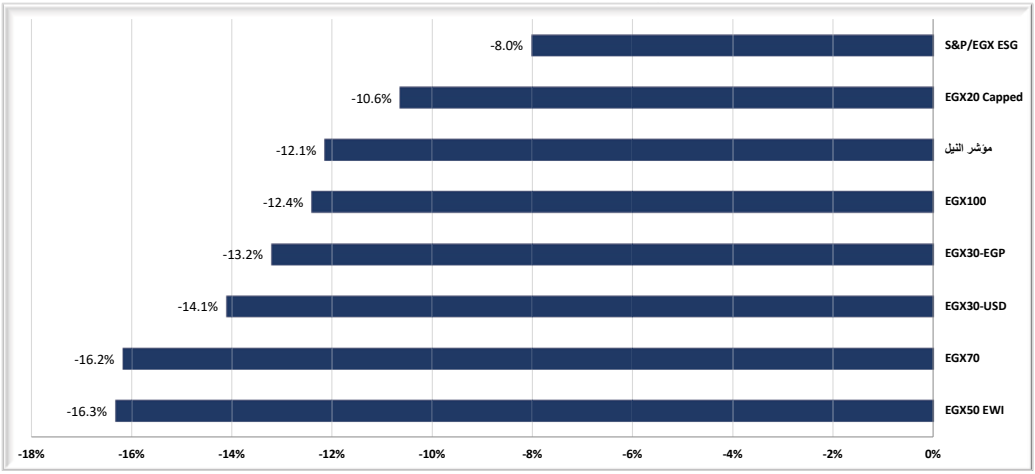

ثانيا: تطور مؤشرات القطاعات

كان أكثر القطاعات ارتفاعا خلال عام 2018 قطاع السياحة والترفيه حيث سجل ارتفاعا بنسبة 26% عن العام الماضي ليحتل المركز الاول يليه قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات بنسبة ارتفاع بلغت 15.3% محتلا المركز الثاني يليه قطاع الخدمات المالية (باستثناء البنوك) بنسبة ارتفاع بلغت 3.6%.

بينما انخفضت باقي مؤشرات القطاعات وكان اقل القطاعات انخفاضا قطاع البنوك حيث سجل انخفاضا بنسبة 5.1% في حين كان أكثر القطاعات انخفاضا قطاع الاتصالات حيث سجل انخفاضا بنسبة 38.8%.

رسم 21
أداء مؤشرات القطاعات خلال عام ٢٠١٨

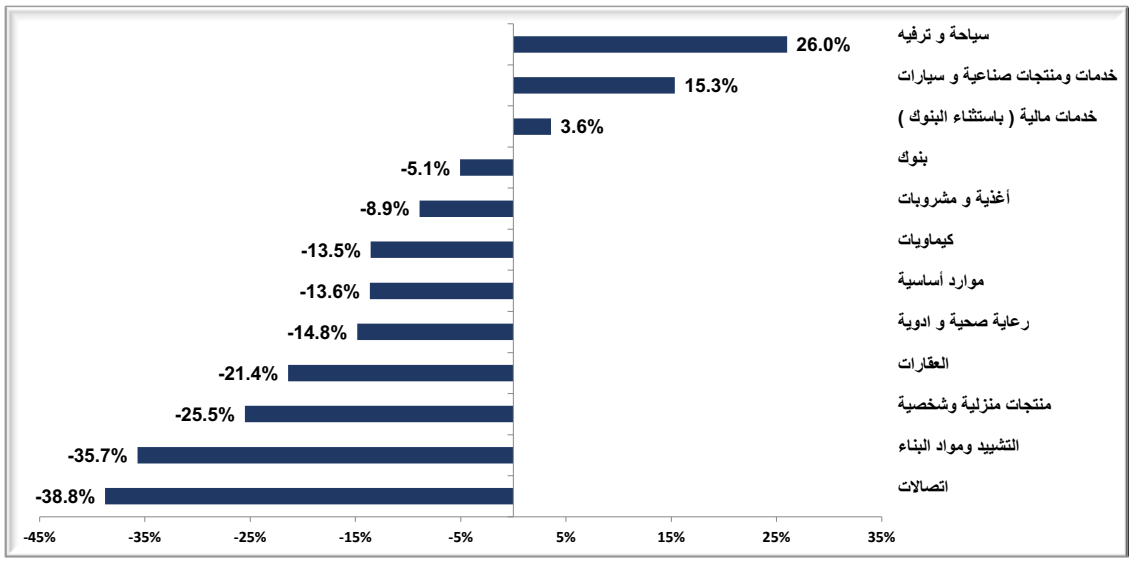

ثالثا: تطور رأس المال السوقي

رأس المال السوقي للقطاعات

سجل راس المال السوقي لقطاع السياحة والترفيه ارتفاعا بنسبة 28.4% عن العام الماضي مسجلا بذلك أعلى الارتفاعات بينما سجل قطاع الرعاية الصحية والأدوية ارتفاعا بنسبة 19.6% ليأتي في المركز الثاني، اما المركز الثالث فكان من نصيب قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك والذي سجل ارتفاعا بنسبة 11.4% بينما كان المركز الرابع في الارتفاعات من نصيب قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات والذي سجل ارتفاعا بنسبة 8.7%.

هذا وقد كان أكثر القطاعات انخفاضا قطاع الاتصالات الذي سجل انخفاضا بنسبة45.5 % بينما كان اقل القطاعات انخفاضا قطاع البنوك الذي سجل انخفاضا بنسبة3.6%.

وعلى جانب آخر فقد حقق راس المال السوقي لقطاع البنوك 23.4% من اجمالي راس المال السوقي للسوق الرئيسي في عام 2018 يليه قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك بنسبة 11% من إجمالي راس المال السوقي، بينما حصل قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات على المركز الثالث بنسبة 10.2% من إجمالي راس المال السوقي لعام 2018 وحصل قطاع العقارات على المركز الرابع بنسبة 10% من إجمالي راس المال السوقي وحصل قطاع الكيماويات على المركز الخامس بنسبة 8.43% من إجمالي راس المال السوقي.

رسم 22 رأس المال السوقي موزعا على القطاعات لعام ٢٠١٨

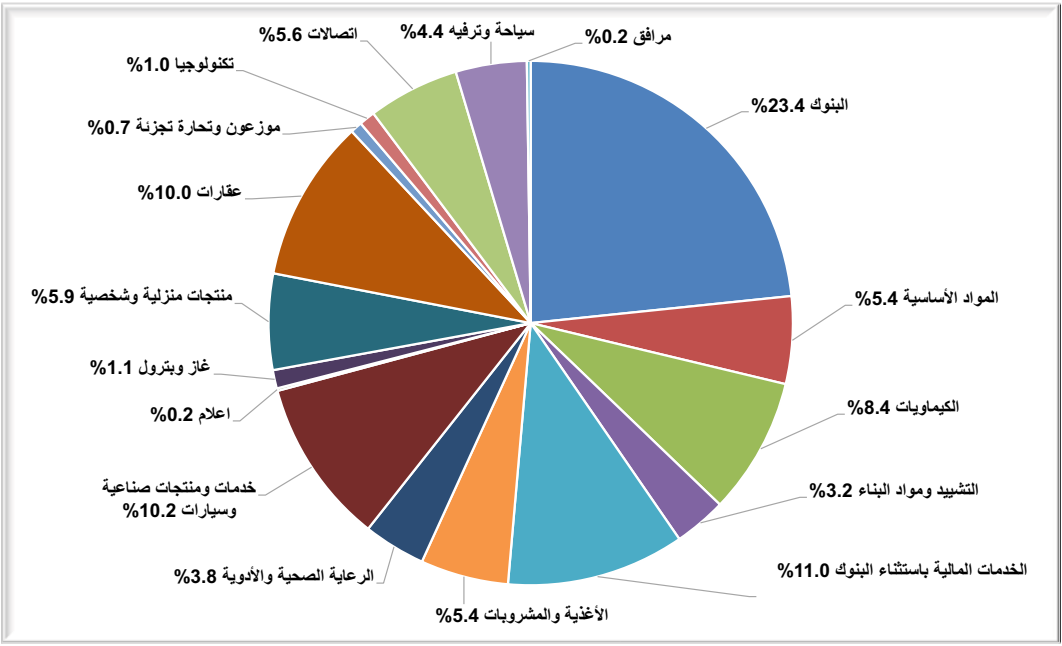

رأس المال السوقي للسندات

حقق راس المال السوقي للسندات خلال تعاملات هذا العام انخفاضا بنسبة 3.01% ليصل الى 685.98 مليار جنيه مقارنة بـ 707.29 مليار جنيه في العام الماضي.

رسم 23
تطور رأس المال السوقي للسندات لعام ٢٠١٨

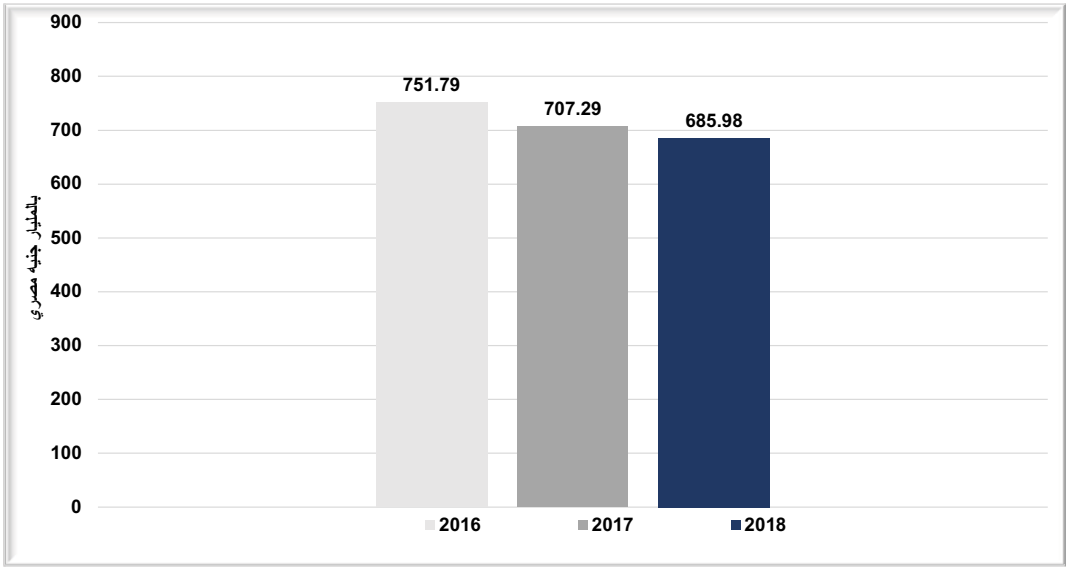

رابعا: اجماليات التداول

1- اجماليات التداول

حقق إجمالي التداول في البورصة المصرية خلال هذا العام ارتفاعا بنسبة 7.92% عن العام الماضي ليصل الى 358.5 مليار جنيه مقارنة بـ 332.2 مليار جنيه في العام الماضي.

اما احجام التداول فقد حققت هذا العام 60.8 مليار ورقة مالية مقارنة بـ 77.9 مليار ورقة مالية في العام الماضي.

بينما سجلت اعداد العمليات في هذا العام 6.3 مليون عملية مقارنة بـ 7.03 مليون عملية في العام الماضي.

رسم 24 تطور قيم التداول لعام ٢٠١٨

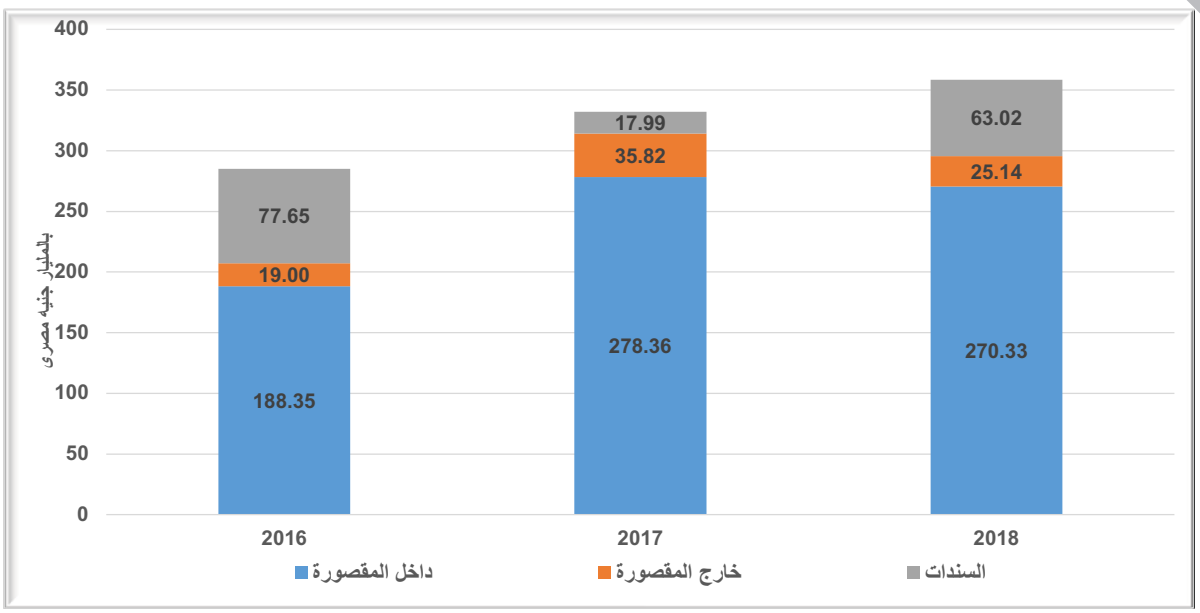

وعلى نحو تفصيلي لإجماليات قيم التداول:

فقد استحوذ سوق داخل المقصورة الرئيسي على غالبية التداول في البورصة المصرية خلال هذا العام مسجلا قيمة 270.33 مليار جنيه في مقابل 188.35، 278.36 مليار جنيه خلال عامي 2016 و2017 على التوالي (شاملا بورصة النيل التي حققت قيمة تداول 0.38 مليار جنيه).

اما سوق خارج المقصورة فقد حقق قيمة تداول 25.14 مليار جنيه خلال هذا العام في مقابل 19، 35.82 مليار جنيه خلال عامي 2016 و2017 على التوالي.

هذا وقد حقق تداول السندات قيمة 63.02 مليار جنيه خلال هذا العام 2018 ارتفاعا ملحوظا بنسبة 250.2 % لتصل الى 63.02 مليار جنيه مصري مقابل 17.99 مليار جنيه تم تحقيقها خلال العام الماضي.

والرسوم البيانية التالية توضح تطور اجماليات التداول على مستوى شهري:

رسم 25 التطور الشهري لقيمة التداول خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧

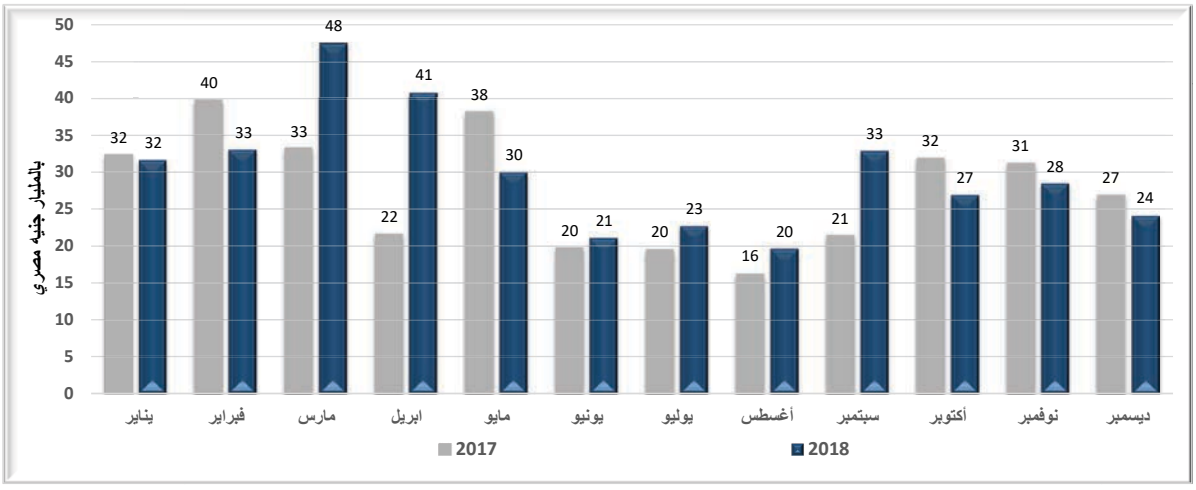

رسم 26 التطور الشهري لحجم التداول خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧

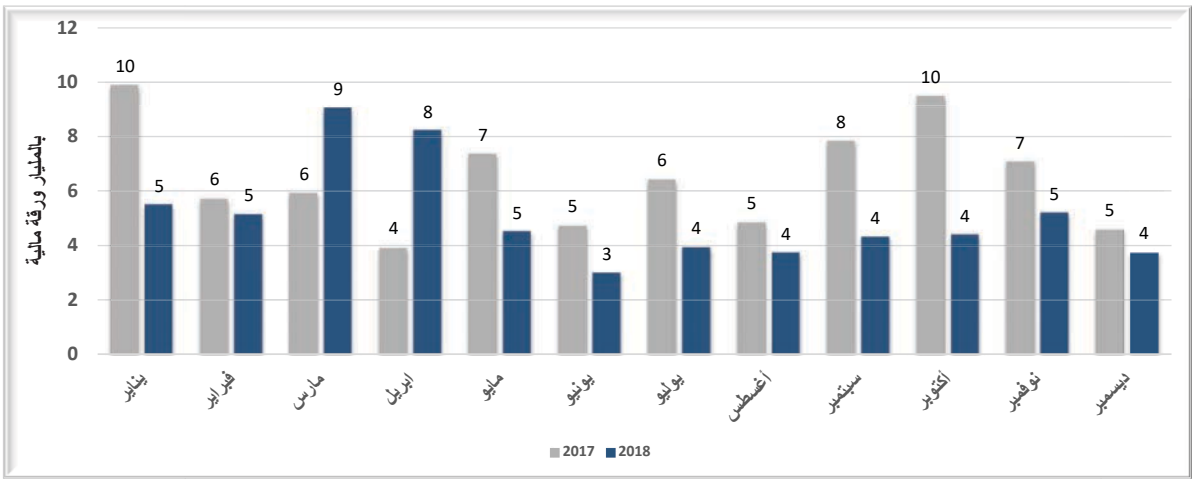

رسم 27 التطور الشهري لعدد العمليات خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧

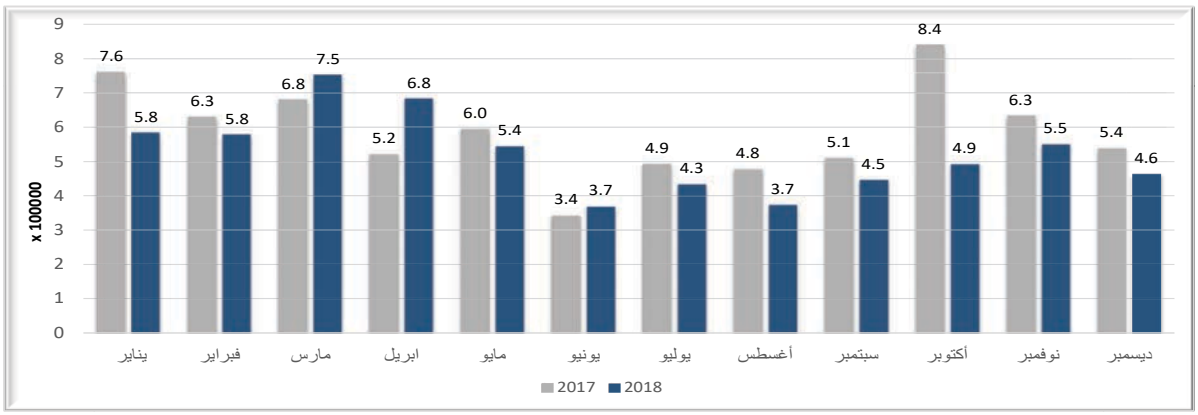

2- تداول السندات

سجلت إجماليات التداول للسندات خلال عام 2018 ارتفاعا ملحوظا بنسبة 250.22 % لتصل الى 63.02 مليار جنيه مصري مقابل 17.99 مليار جنيه تم تحقيقها خلال العام الماضي.

رسم 28 تطور تداول السندات خلال عام ٢٠١٨

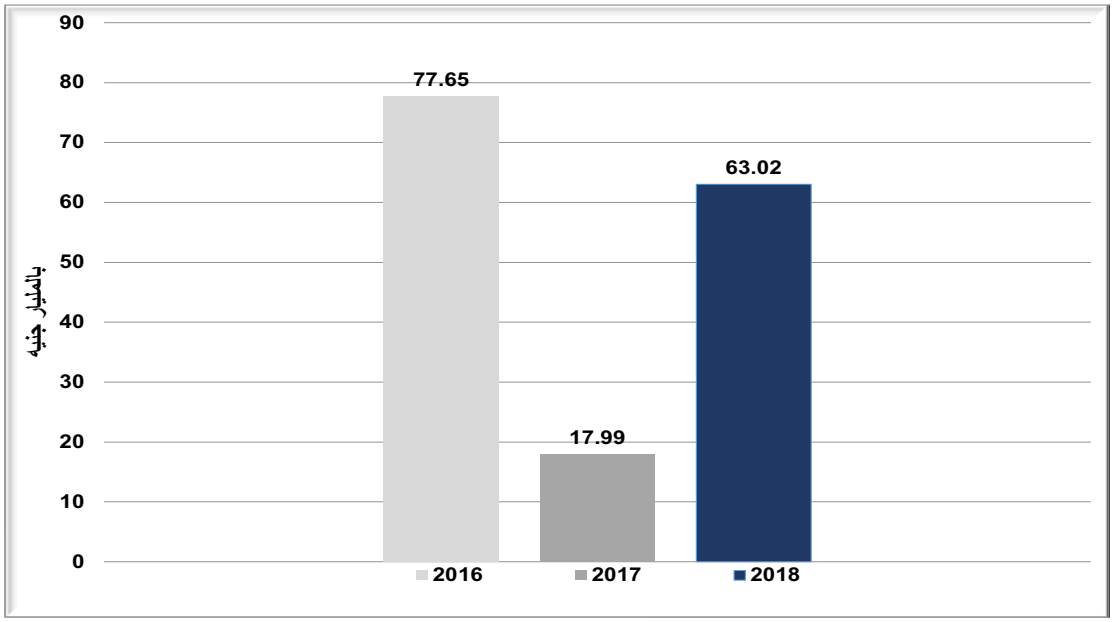

وقد سجلت سندات الخزانة المصرية قيمة تداولات بنسبة 98% من إجمالي تداول السندات لعام 2018 في حين سندات الشركات نسبة 2% من إجمالي تداولات هذا العام.

رسم 29 توزيع تداول السندات خلال عام ٢٠١٨

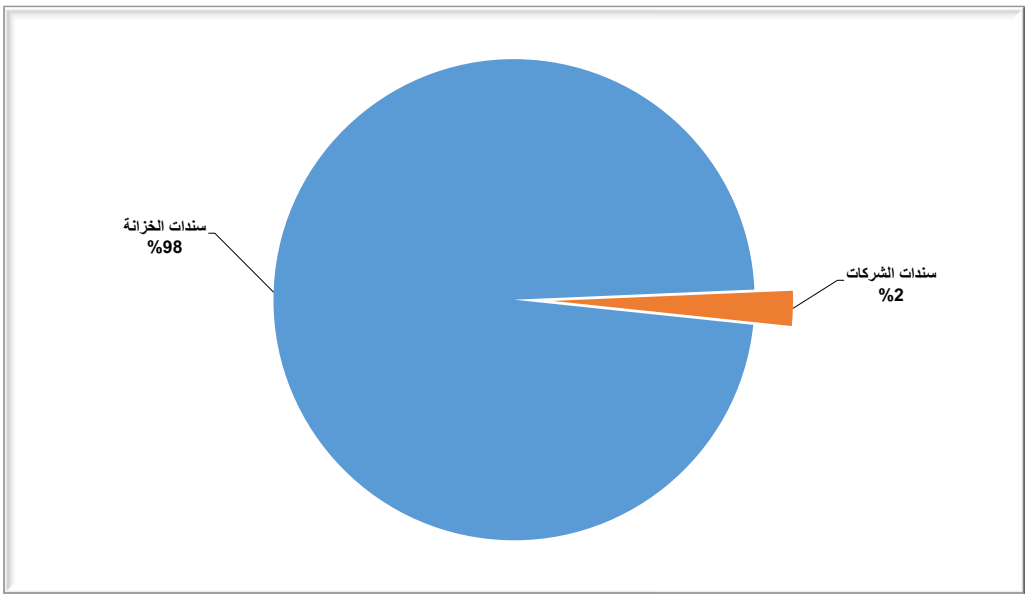

3- مضاعف الربحية ومتوسط العائد على الكوبون خلال عام ٢٠١٨

ارتفع متوسط العائد على الكوبون للبورصة حيث سجل 6.93% في نهاية عام 2018 مقارنة بـ 5.73% في بداية العام، بينما تراجع مضاعف الربحية للبورصة المصرية إلى 12.12 مرة في نهاية العام مقارنة بـ 17.74 مرة في بداية عام 2018.

رسم 30 مضاعف الربحية ومتوسط العائد على الكوبون في البورصة المصرية خلال عام ٢٠١٨

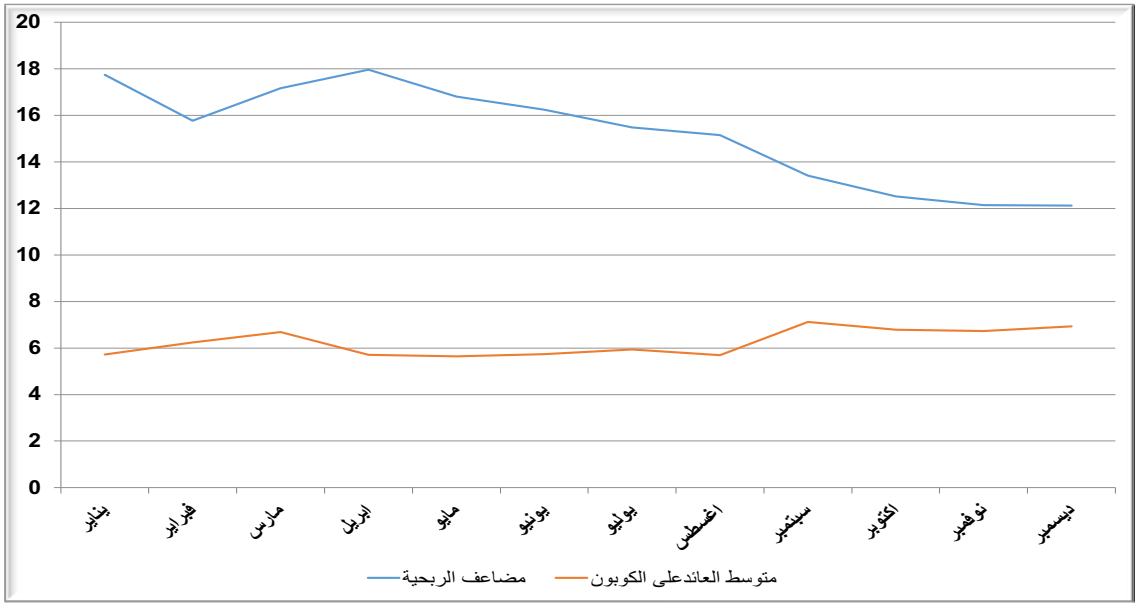

خامسا: أعداد المستثمرين المسجلين في البورصة المصرية في عام ٢٠١٨

نجح السوق المصري في جذب ما يزيد عن 24 ألف مستثمر جديد هذا العام مقارنة بنحو 22 ألف مستثمر جديد العام الماضي بزيادة تقترب من 8.5%، والجدير بالذكر دخول نحو 1187 صندوق ومؤسسة أجنبية إلى السوق مقارنة بنحو 1164 مؤسسة وصندوق أجنبي في العام الماضي.

رسم 31 توزيع اعداد المستثمرين المسجلين في البورصة المصرية لعام ٢٠١٨

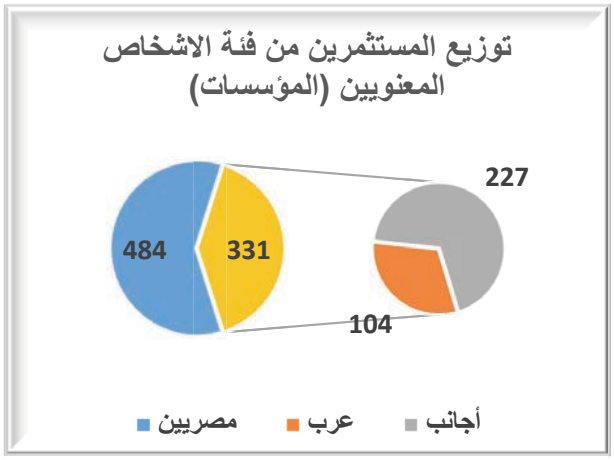

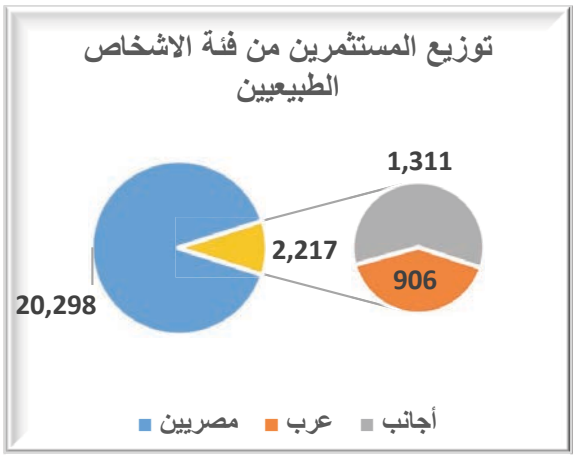

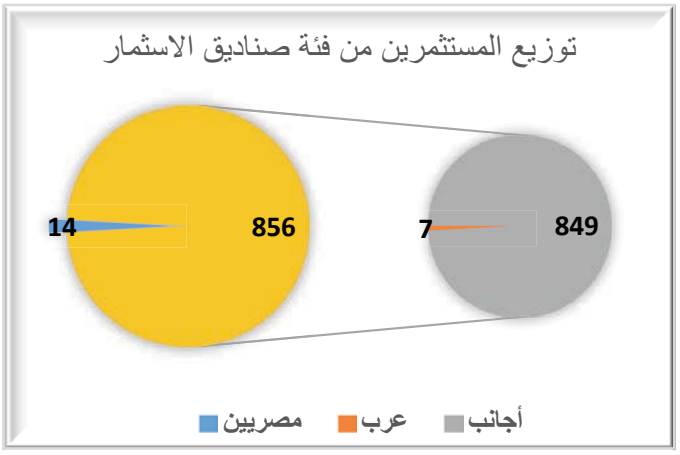

سادسا: تعاملات المستثمرين خلال عام ٢٠١٨

بلغت نسبة تعاملات المستثمرين الاجانب في السوق المصري خلال عام 2018 نسبة 36% من إجمالي التعاملات بينما بلغت تعاملات المستثمرين المصريين نسبة 64% من إجمالي التعاملات.

رسم 32 تعاملات المصريين والأجانب خلال عام ٢٠١٨ *

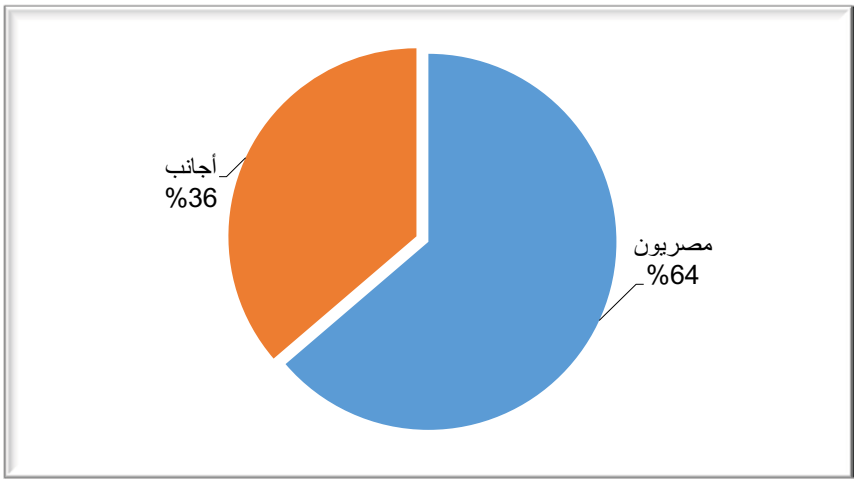

* بعد استبعاد الصفقات والسندات

هذا وقد استحوذ الافراد على نسبة 56% من إجمالي التعاملات خلال عام 2018:

المصريون بنسبة 50% والاجانب بنسبة 6%

اما على مستوى المؤسسات فقد بلغت نسبة تعاملاتهم 44%:

المصريون بنسبة 14% والاجانب بنسبة 30%

وقد اتجهت المؤسسات خلال عام 2018 للشراء حيث بلغت صافي مشترياتهم حوالي 4.5 مليار جنيه.

رسم 33 تعاملات الافراد والمؤسسات خلال عام ٢٠١٨ *

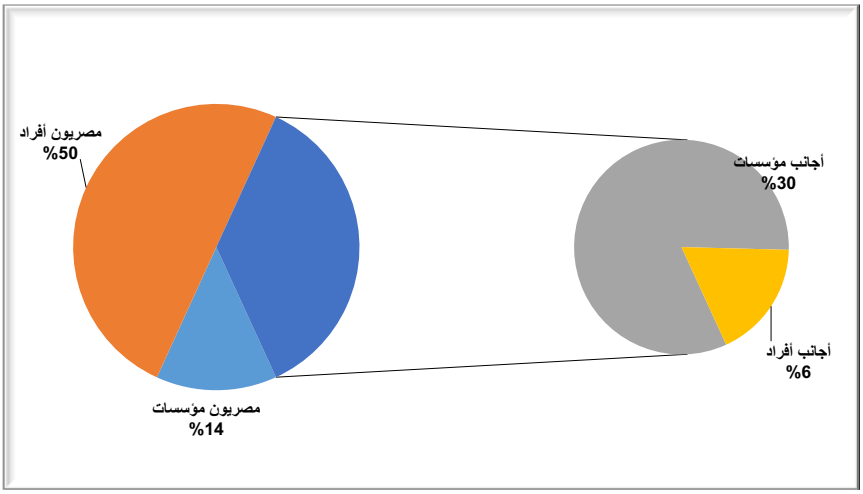

* بعد استبعاد الصفقات والسندات

وبتحليل تعاملات الاجانب على مستوى الدول فقد استحوذت السعودية على14.15% من إجمالي تعاملات الأجانب خلال عام 2018، تلاها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بنصيب يصل إلى 13.47% و12.84%، على التوالي، من إجمالي تعاملات الأجانب وذلك بعد استبعاد الصفقات والسندات.

رسم 34 توزيع تعاملات الأجانب على حسب الدولة خلال عام ٢٠١٨ *

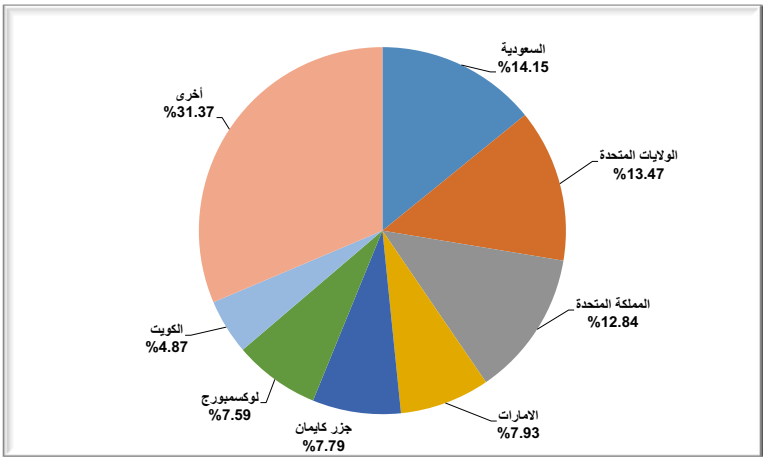

* بعد استبعاد الصفقات والسندات

سابعا: صافي مشتريات الاجانب في عام ٢٠١٨

حقق صافي مشتريات الأجانب في هذا العام 5.73 مليار جنيه في مقابل 9.55 مليار جنيه في العام الماضي.

رسم 35 صافي مشتريات الأجانب في عام ٢٠١٨

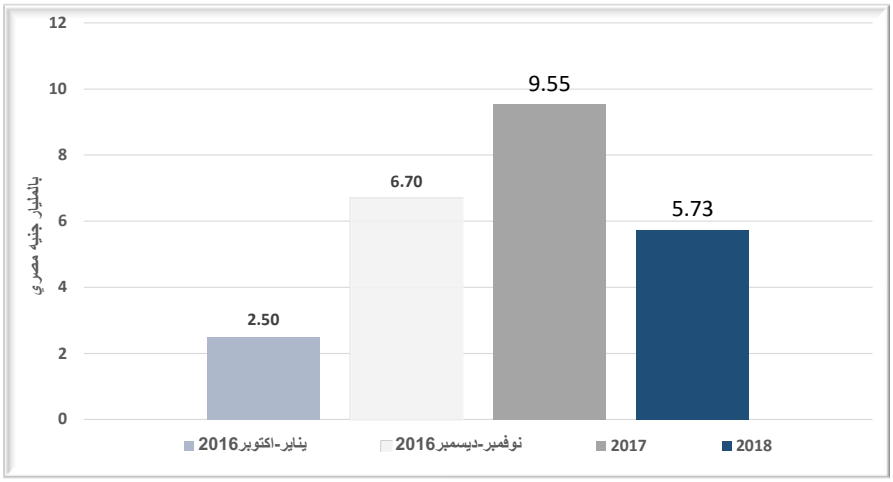

ثامنا: الطروحات الأولية واستحواذ الأجانب

شهد هذا العام تنفيذ عدد 4 طروحات أولية بقيمة 5.2 مليار جنيه بنسبة زيادة 25% عن العام الماضي.

وقد بلغ الطرح الخاص قيمة 4.68 مليار جنيه خلال هذا العام في مقابل 3.39 مليار جنيه في العام الماضي اما بالنسبة للطرح العام فقد بلغ 0.53 مليار جنيه هذا العام في مقابل 0.57 مليار جنيه في العام الماضي.

رسم 36 تطور الطروحات الأولية IPOs

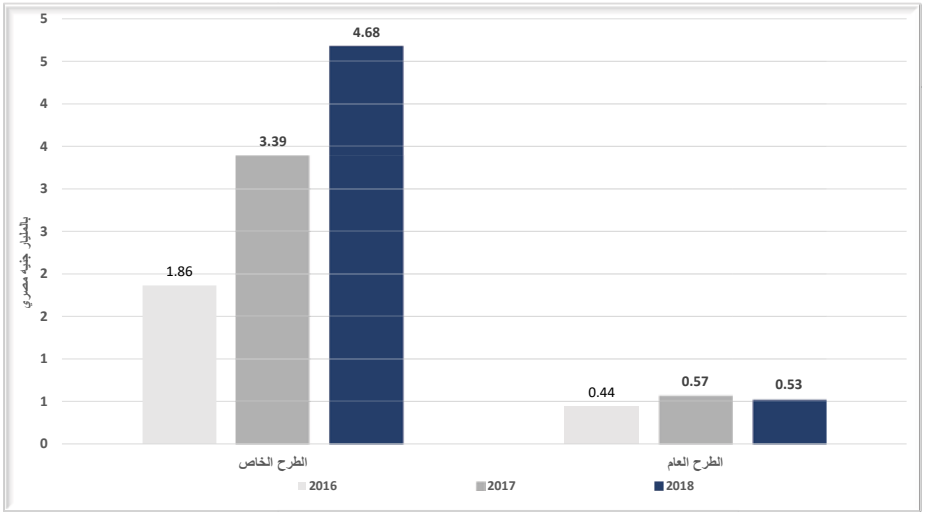

وقد بلغ استحواذ الأجانب على نسبة 60% من الطروحات الأولية هذا العام في مقابل نسبة 56% العام الماضي.

رسم 37
نسب الاستحواذ على الطروحات الأولية خلال عام ٢٠١٨

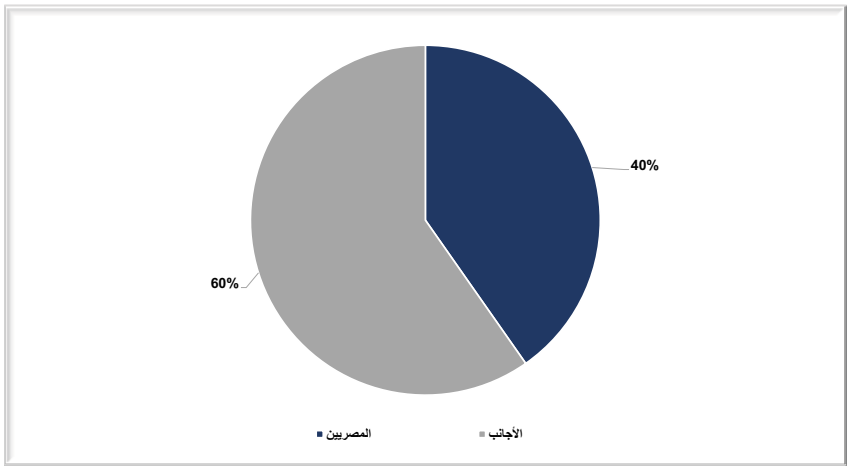

وعلى مستوى تفصيلي فقد بلغ استحواذ الأجانب على الطروحات الخاصة هذا العام 3.07 مليار جنيه في مقابل 2.16 مليار جنيه بنسبة زيادة 42.16%، أما بالنسبة للطروحات العامة فقد استحوذ الأجانب على قيمة 0.04 مليار جنيه في مقابل 0.05 مليار جنيه العام الماضي بنسبة انخفاض 14.38%.

رسم 38
تطور استحواذ الأجانب على الطروحات الأولية IPOs

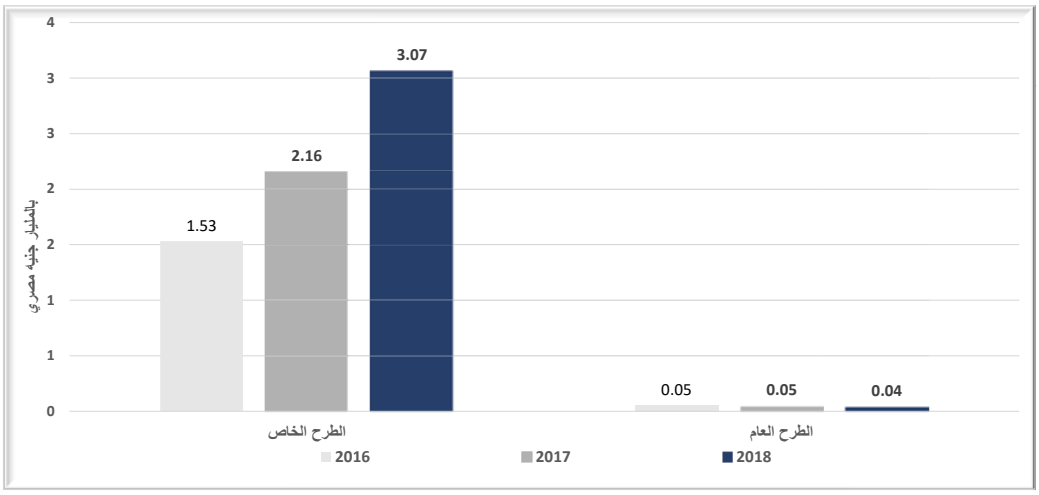

رسم 39 أهم الطروحات الأولية IPOs موزعة قطاعيا

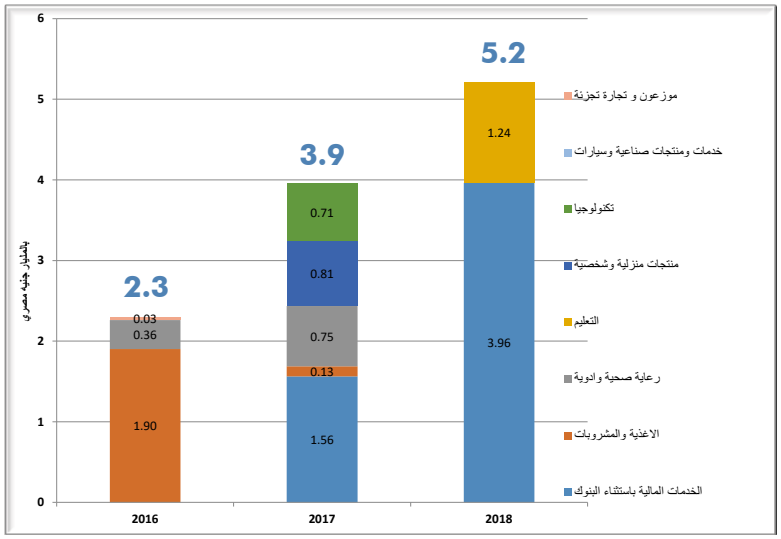

تاسعا: أداء المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية مقارنة بأداء البورصات في الدول المتقدمة والنامية

رسم 40 أداء المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية مقارنة بأداء البورصات في الدول المتقدمة

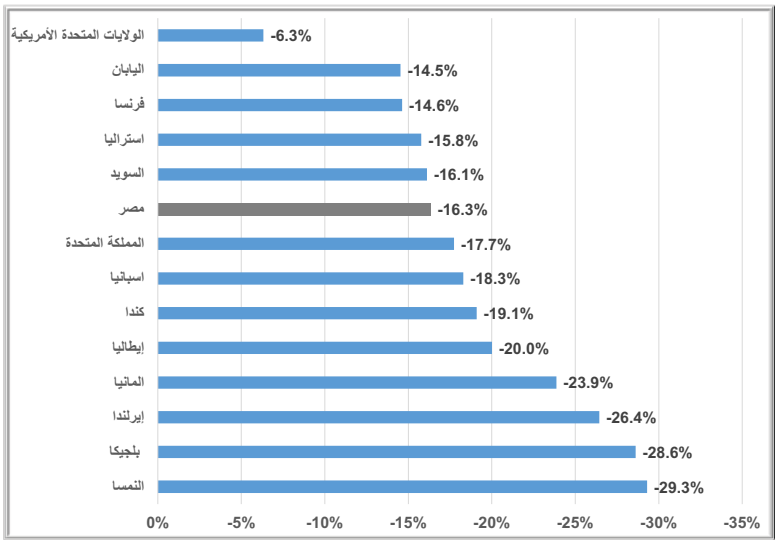

المصدر: مؤشرات مورغان ستانلي

رسم 41 أداء المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية مقارنة بأداء البورصات في الدول النامية

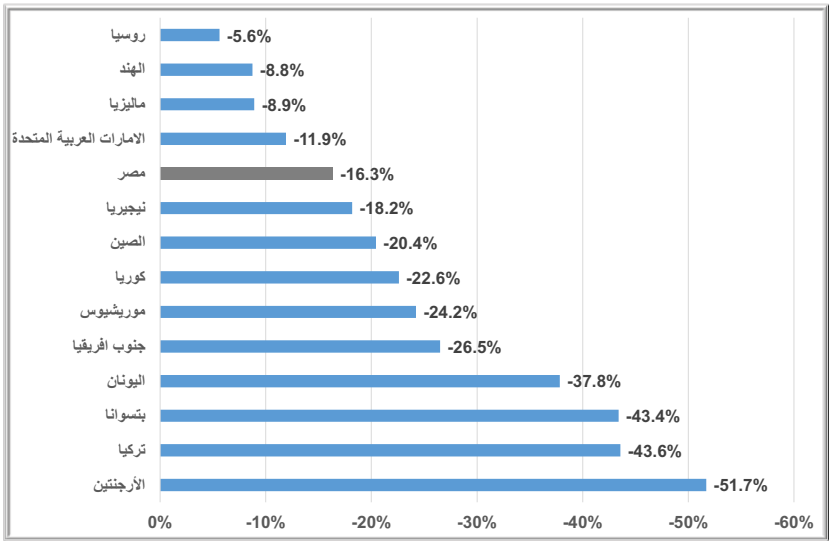

المصدر: مؤشرات مورغان ستانلي

قائمة استقصاء

يرجي التكرم بتقييم محتوى التقرير عن طريق الرابط المرفق.

www.egx.com.eg